بسم الله الرحمن الرحيم سبحن الذي أسرى بعبده ليلا من المسجد
الحرام الى المسجد الأقصا الذي بركنا حوله لنريه من ءايتنا إنه
هو السميع البصير * وءاتينا موسى الكتب وجعلنه هدى
لبني إسراءيل ألا تتخذوا من دوني وكيلا * ذرية
من حملنا مع نوح إنه كان عبدا شكورا * وقضينا
الى بني إسراءيل في الكتب لتفسدن في الأرض مرتين
ولتعلن علوا كبيرا * فإذا جاء وعد أولهما بعثنا عليكم
عبادا لنا أولي بأس شديد فجاسوا خلل الديار وكان وعدا
مفعولا * ثم رددنا لكم الكرة عليهم وأمددنكم
بأموال وبنين وجعلنكم أكثر نفيرا * إن أحسنتم
أحسنتم لأنفسكم وإن أسأتم فلها فإذا جاء وعد الآخرة
ليسئوا وجوهكم وليدخلوا المسجد كما دخلوه أول مرة وليتبروا ما علوا
تتبيرا * عسى ربكم أن يرحمكم وإن عدتم عدنا وجعلنا جهنم للكفرين حصيرا *
صدق الله العظيم



Islam and Palestine

نشرة غير دورية تهتم بشؤون الاسلام والقضية الفلسطينية

العدد الخامس والعشرون — ٢٤ شعبان ١٤١٠هـ — ٢١ آذار (مارس) ١٩٩٠م

الافتتاحية

بسم الله الرحمن الرحيم

حق العودة... حق التعويض!

الخلاف السياسي الذي أودى بحكومة التحالف الاسرائيلية كان يتعلق أساساً بمسألتين: حق أبناء القدس المحتلة بالمشاركة في المفاوضات ومن ثم بالتسوية، والقبول بوجود عناصر من المبعدين الفلسطينيين في الوفد الفلسطيني الذي سيفاوض الاسرائيليين في المرحلة الأولى من خطوات التسوية. والمسألتان كما هو واضح تتعلقان بحجم الفلسطينيين البشري الذي سيقبل به العدو - أولا يقبله - في الانضواء تحت راية الحكم الذاتي الموعودة، ومستقبل مدينة القدس.

والقضية التي نود طرحها هنا ليست التسوية في حد ذاتها، التي يرفضها شعبنا وترفضها قواه الاسلامية ابتداءً، لأنها بمعطياتها الحالية لا توفر الأدنى من أدنى ما يطالب به شعبنا المجاهد الصابر. ولكن ما نود لفت الانظار اليه هو الأزمة المستحكمة في العقل السياسي الفلسطيني منذ أكثر من عامين، حتى أن حصونه وخطوطه الحمراء تتهاوى أمام أعيننا الواحدة بعد الأخرى وبسرعة تفوق حتى متغيرات أوروبا الشرقية!.

العدو - كما ذكرنا - يريد تقليص حجم الفلسطينيين الذين يتعامل معهم الى أدناه، أي يريد استبعاد كل فلسطيني الخارج وكل فلسطيني القدس والمناطق المحتلة منذ ١٩٤٨. وفي الشهور القليلة الماضية وافقت منظمة التحرير الفلسطينية، بشكل غامض على استبعاد فلسطينيي الخارج، عندما قصرت اهتمامها على تمثيل المبعدين فقط في المفاوضات. وكان ذلك تنازلاً جوهرياً وأساسياً. ولكن المنظمة عقدت آمالها على أن توكيد المبعدين على انتمائهم لها سيعيد مسألة فلسطينيي الشتات الى جدول المباحثات. وهذا هو ما جعل شامير مصمماً على رفض المبعدين والقضاء على هذه الآمال حتى قبل بدء المفاوضات. وفيما تجاهل الخطاب السياسي الفلسطيني شعبنا في داخل حدود ١٩٤٨ تماماً، فان هناك مؤشرات على أنه بصدد تقديم تنازلات أخرى في ما يتعلق بأهالي القدس وبملايين الشتات.

بخصوص القدس، تقبل المنظمة الآن بأن يكون تمثيل اهلها مقتصراً على أولئك الذين يملكون منازل لهم في الضفة الغربية، والعدو مازال يرفض حتى ذلك الحل، وعلينا أن نضع ايدينا على قلوبنا انتظاراً لما يمكن أن تتراجع عنه «م.ت.ف» في هذا الصدد في الاسابيع القادمة. أما بخصوص فلسطينيي الشتات، وهي المسألة الاكثر تعقيداً فهناك مؤشرات خطيرة على مواقف جديدة لقيادة «م.ت.ف». فقد ذكرت «الجيروزاليم بوست» في عددها الصادر يوم ٢٦ فبراير (شباط) أن اليهودية الأميركية ريتا هاوزر التي سبق أن اجتمعت مع السيد ياسر عرفات قد أرسلت لاجتماع للمركز الدولي للسلام في الشرق الاوسط عقد في مدينة القدس، تذكر أن عرفات وافق على أن مسألة عودة لاجئي مناطق ١٩٤٨ لبلادهم يمكن أن تكون «محل نقاش في اطار مؤتمر دولي للسلام».

وفي الحوار الذي أجرته مجلة «فورين أفريز» الاميركية الهامة مؤخراً مع السيد صلاح خلف، قال أبو أياد أن الدولة الفلسطينية ستكون جسراً بين «اسرائيل» والمنطقة العربية، وقال أن قضية حق العودة لابد أن تكون على جدول المفاوضات وتتضمن «حق العودة» أو «حق الحصول على تعويضات». وذكر ان «م.ت.ف» تتعامل مع هذه القضية «بواقعية» وتدرك تماماً أنه لا يمكن إعادة جميع الفلسطينيين الذين هجروا في ١٩٤٨ الى ارضهم، وتدرك أيضاً أن عدداً «كبيراً» منهم قد لا يرغبون في العودة. ولكن أبو أياد لم يقل كيف أدركت «م.ت.ف» ذلك، الذي يعني تخلي شعبنا عن وطنه، وهي المسألة التي هي جوهر كل نضالات وتضحيات شعبنا طوال الستين عاماً الاخيرة.

ان ارتباك العقل السياسي الفلسطيني لن يوقفه عن التراجعات، ولم تعد القضية هي انقاذ «هجوم السلام الفلسطيني» الذي تهاوت عناصره الواحدة بعد الاخرى، أكثر منها انقاذ وهم لم تعد «م.ت.ف» ترى الفرق بين سرابه وحقيقة الدمار الكبير.

في هذا العدد

القدس/ خطط تهجير اليهود السوفيات واستيعابهم في فلسطين مستمرة على قدم وساق.

اصدرت حكومة العدو الاسرائيلي قراراً بفرض الرقابة العسكرية على اخبار المهاجرين السوفيات للوطن المحتل، وذلك في محاولة لاستيعاب اية ردود فعل عالمية اواقليمية قد تتولد من التحرك العربي والاسلامي تجاه الأمر، وهو التحرك الذي جاء متأخراً وما زال عاجزاً عن الفعل.

وقد اشارت صحيفة الجيروزاليم بوست الاسرائيلية في عددها الصادر في ٢ مارس (آذار) ان اجتماعات رسمية اسرائيلية مكثفة بدأت للاستعداد لاستقبال المزيد من المهاجرين اليهود بعد ان ارتفع الرقم المتوقع وصوله هذا العام للوطن المحتل الى ربع المليون. وفي الاطار نفسه ذكر مصدر اسرائيلي في العاصمة السوفياتية ان الشعبة القنصلية الاسرائيلية في موسكو منحت يوم الاثنين ٣/٥ فقط الفاً وثمانين تأشيرة ليهود سوفيات يرغبون في الهجرة لدولة الكيان الصهيوني. في ما يعتبر رقماً قياسياً. ومعروف ان عدد التأشيرات التي تمنح في اليوم لايتعدى عادة بضع مئات.

وفي شباط (فبراير) الماضي سجلت هذه الشعبة التي ترعى المصالح الاسرائيلية في الاتحاد السوفياتي لدى سفارة هولندا والتي بدأت العمل في العام الماضي، انها منحت عشرة آلاف تأشيرة هجرة لليهود الراغبين في الذهاب لفلسطين المحتلة. والجدير الاشارة اليه ان القنصلية الاسرائيلية لا تضم الا ستة دبلوماسيين، منهم اربعة فقط يعنون بشؤون اعطاء التأشيرات. وفي القدس المحتلة، أعلن رئيس «منظمة السندات» مائير روزين في ٣/٨ ان من المتوقع ان يبلغ حجم مبيعات «السندات من اجل اسرائيل» خلال عام ١٩٩٠ مليار دولار على الأقل ستخصص بكاملها لاستيعاب المهاجرين اليهود السوفيات. والسندات المذكورة، هي سندات رسمية اصدرت للمرة الأولى عام ١٩٥١ وتبلغ ايرادات الفوائد عليها ستة في المائة. ويشتريها بصورة خاصة اليهود خارج فلسطين المحتلة. وأوضح روزين في مناسبة الذكرى الأربعين لانشاء منظمته ان هذه الأموال ستسمح للحكومة الاسرائيلية بصورة خاصة بتحويل منح قروض عقارية بشروط جيدة للمهاجرين الجدد. وقد بلغت مبيعات «السندات من اجل اسرائيل» في السنة الماضية حجماً لم يسبق له مثيل اذ سجلت ٧٨٩ مليون دولار مقابل ٦٢١ مليوناً عام ١٩٨٨ و٦٠٤ عام ١٩٨٧ و٦٠٣ عام ١٩٨٦ و٥٠٥ عام ١٩٨٥.

من جهة ثانية أعلن مجلس مدينة القدس المحتلة (٢/٨) انه يدرس مواقع محتملة في القدس الشرقية لبناء الألوف من الشقق الجديدة لاستيعاب الزيادة في عدد سكان المدينة وايواء المهاجرين السوفيات.

وحض تيدي كوليك رئيس بلدية القدس، اليهود القادمين من الاتحاد السوفاتي على الاستيطان في شطري القدس الشرقي والغربي. وذكرت صحيفة هآرتس ان مسؤولي مجلس المدينة يخططون سراً لاقامة ضاحية يهودية جديدة على جبل أبو غنيم في القدس الشرقية. وتقع منطقة جبل ابو غنيم بين قرية صور باهر ومدينة بيت لحم. وقالت بوني بوكسر الناطقة بأسم مجلس المدينة ان موقع ابو غنيم هو أحد المواقع العديدة التي تجري دراستها. واضافت «هناك زيادة سكانية. ففي العام الماضي كان عدد التلاميذ الجدد الذين التحقوا بالمدارس في القدس اكبر منه في عام ١٩٨٨ باكثر من ٤٠٠٠ تلميذ». واكدت بأنها تأمل ايضاً «ان ينتقل عدد كبير من اليهود السوفيات الى القدس».

وقد استوطن في المدينة الفلسطينية الاسلامية حتى الآن نحو عشرة في المائة من اليهود السوفيات الذين وصلوا للوطن المحتل في الآونة الأخيرة. ولكن الاحصاءات الاسرائيلية لاتميز بين القدس الغربية والقدس الشرقية. ومنذ عام ١٩٦٧ زاد عدد سكان القدس الشرقية الى ١١٥٠٠٠ يهودي و١٤٠٠٠٠ فلسطيني. وما يزال عدد اليهود في ازدياد.

ورغم الخلافات الجزئية الظاهرة بشأن التسوية وخطواتها في المنطقة بين الاطراف السياسية الاسرائيلية الا ان وزير المالية الاسرائيلي وزعيم حزب العمل شمعون بيريز اكد في ٣/٦ «التزام الحزب الصارم باعتبار القدس عاصمة موحدة لاسرائيل». وقال ان «السيادة الاسرائيلية يجب ان تمارس على كل المدينة». أما وزير الخارجية الاسرائيلي موشي ارينز (ليكود) فقد اكد في الكنيست في رده على استفسار لأحد النواب ان «القدس العاصمة الموحدة لاسرائيل لن تقسم من جديد بل ستكبر وتوسع في ظل السيادة الاسرائيلية، وجميع الشركاء في الائتلاف الحكومي موافقون على هذا المبدأ».

وبعكس التصريحات الأميركية الجوفاء من حرص الادارة الأميركية على عدم استخدام اموال المساعدات الاميركية لدولة العدو في توطينهم في الضفة والقطاع، فقد اكد وزير الخارجية الأميركي جيمس بيكر في مكالمة مع شامير ان ادارته «تدعم وبقوة هجرة اليهود السوفيات الى اسرائيل». كما انه حاول اقناع نظيره السوفياتي شيفاردنادزة بأن تسمح موسكو بخط طيران مباشر بين العاصمة السوفياتية وتل ابيب لتسهيل نقل المهاجرين الى دولة العدو.

الوطن المحتل/استمرار اغلاق الجامعات يهدد المستقبل التعليمي لعشرات الآلاف من الشبان الفلسطينيين

أعلنت سلطات الاحتلال الاسرائيلية هذا الشهر تمديد اغلاق الجامعات الفلسطينية في الضفة والقطاع لثلاثة شهور أخرى. وذلك بعد ان سمحت بفتح المعاهد المتوسطة الاربعة عشر تدريجياً. ويبلغ عدد الجامعات ست اسست تباعاً في السنوات العشر الاخيرة، خمسة منها في الضفة الغربية، وواحدة هي الجامعة الاسلامية في غزة.

وقد اغلقت الجامعات بشكل مستمر منذ بداية الانتفاضة الفلسطينية الشاملة في نهاية العام ١٩٨٧، الا ان جامعة بيت لحم، وهي اصغرها، كانت مغلقة قبل ثلاثة شهور من الانتفاضة بعد اشتباكات عنيفة بين طلابها وجنود الاحتلال. ونظراً لسياسة الاغلاق فلم يتمكن ١٥ الف طالب جامعي من مواصلة دراساتهم الى مرحلة التخرج، كما ان ٤٥ ألف طالب من ابناء المناطق المحتلة انهوا دراستهم الثانوية في السنوات الثلاث الماضية يواجهون وضعاً صعباً ومأساوياً لعجزهم عن الحصول على مقعد جامعي داخل اوخارج الوطن المحتل. وقد اصابت سياسة الاغلاق ايضاً ٢٦٥٧ مدرساً او موظفاً جامعياً، اضطر عدد ليس بالقليل منهم الى مغادرة الوطن المحتل بحثاً عن عمل آخر اولاكمال دراستهم. وتبدو المشكلة التعليمية في فلسطين المحتلة اكثر صعوبة اذا وضعنا في الاعتبار الموقف العربي الرسمي من الطلاب الفلسطينيين. ففي كل من الاردن ومصر اللتين قلصتا عدد المقاعد المسموح باحتلالها في جامعاتهما من طلاب الضفة والقطاع على مدى السنوات العشر الماضية، لم تؤد الانتفاضة اوسياسة العدو في اغلاق الجامعات الفلسطينية، الى تغيير موقفهما السابق. فقد حدد الاردن هذا العام ٢٠٦ مقعداً فقط في جامعاته و٤٠٠ مقعد آخر في الكليات المتوسطة لطلاب الضفة الغربية، فيما لايصل عدد المقبولين من الضفة والقطاع في الجامعات المصرية سنوياً لاكثر من عدة مئات. ونظراً للتطورات المتسارعة في دول اوروبا الشرقية فان المجال الوحيد المفتوح لطلاب الضفة والقطاع هو الذهاب لجامعات اوروبا الغربية والولايات المتحدة، اوبعض الدول الآسيوية. ولكن الانخفاض الحاد في مستويات الدخل في فلسطين المحتلة يجعل التعليم في هذه الدول مقصوراً على فئة صغيرة ومحدودة من الميسورين. وحتى بالنسبة للعدد المحدود من الطلاب الذين يحاولون الوصول الى بعض الجامعات العربية والأوروبية. فان الاجراءات الامنية الاسرائيلية بمنع السفر، او الاشتراط بأن لاتقل مغادرة الطالب للوطن عن ثلاث سنوات، تفرض مزيداً من القيود الاجرائية والنفسية القاهرة على الطلاب.

ورغم عدم وجود احصاءات دقيقة، فالمعتقد ان عشرات من طلاب الجامعات وخريجي الثانوية العامة قد استشهدوا في خضم نضالات الشعب للتصدي للعدو، كما ان مئات آخرين منهم قيد الاعتقال. ولا تتهدد البنية التربوية للفلسطينيين في الداخل على المستوى الجامعي فقط. فقد توقف اكثر من ربع مليون طالب وطالبة عن الدراسة في كافة المراحل التعليمية المدرسية لفترة تزيد على ١٤ شهراً في العامين الماضيين، فيما تدهور المستوى التعليمي والمناهج الدراسية بشكل عام في كل مدارس الضفة والقطاع في ظل اوضاع منع التجول واعتداءات القوات الاسرائيلية المتكررة على التلاميذ واستفزازهم.

حاولت بعض الجامعات القيام ببرامج تعويضية لطلاب السنوات النهائية فيها لتخريجهم، إلا ان هذه البرامج عجزت عن تغطية المساقات التي تحتاج لمختبرات ودروس عملية. ونظراً لبطء هذه البرامج وتعرض فصولها السرية لمداهمة الدوريات الأمنية الاسرائيلية فقد أصبح من الصعب ان تعتبر وسيلة لانقاذ الوضع التعليمي الجامعي على مستوى كل السنوات الدراسية. كما أن جامعتي الخليل وغزة الاسلاميتين قد أغلقتا بشكل كامل بحيث مُنع حتى الأذنة من ارتياد حرميهما.

وبشكل عام فان الازمة المالية للجامعات عادت الى التفاقم بعد أن حلت مؤقتاً بفضل المساعدات العربية في السنة الاولى للانتفاضة. اذ ان حرمان الجامعات من الطلاب والعمل، يعني حرمانها من الرسوم الدراسية التي كانت تشكل مصدراً أساسياً لسد حاجاتها الثابتة، بما في ذلك مرتبات هيئتها التعليمية والادارية.

ولايوجد خلاف كبير في الاراضي المحتلة حول أهمية الضغوط الدولية على حكومة العدو، ان كان هناك أمل في فتح الجامعات في المستقبل المنظور. ورغم الحديث الاوروبي والاميركي عن السلام، ودفع الحكومات الاوروبية وواشنطن ـ اضافة لبعض الحكومات العربية ـ لمنظمة التحرير نحو طريق التسوية، الا أن الاطراف السابقة جميعاً لم تبذل بعد الضغط الكافي على حكومة العدو يدفعها نحو السماح بالدراسة الجامعية من جديد في الضفة والقطاع. وكان المجلس البرلماني الاوروبي هدد أخيراً بفرض عقوبات على دولة العدوان استمرت في سياساتها تجاه التعليم الجامعي، الا ان هذا التهديد لم ينعكس في خطوات فعلية على مستوى سياسات الدول الاوروبية الغربية. وعلى العكس من ذلك، فان عدة اتفاقيات للتبادل العلمي والتقني والتعاون التربوي بين مؤسسات دولة العدو المعنية وفرنسا وبريطانيا وألمانيا الغربية وعدة دول أوروبية أخرى قد وقعت في الشهرين الاخيرين.

العدو الاسرائيلي يبرر سياسته الهمجية تجاه التعليم الجامعي بأن الجامعات الفلسطينية الست هي أوكار للعمل السياسي تهدد أمنه بالخطر. ولكن مالا يعلنه المسؤولين الاسرائيليين أن سياستهم الهادفة لتجهيل الشعب الفلسطيني وتحطيم بنيته التعليمية والتربوية قد أصبحت جزءاً لا يتجزأ من محاولة العدو تحطيم إرادة المقاومة لدى شعبنا في الوطن المحتل. ذلك انه ورغم الصعوبات القاهرة التي

أحاطت بالفلسطينيين منذ النكبة الأولى، فقد كان التعليم أقوى الاسلحة التي أشهروها في وجه العدو، حتى أن نسبة المتعلمين بين الفلسطينيين تفوق مثيلتها بين اليهود المقيمين في فلسطين المحتلة.

في الاسابيع الاخيرة بدأت جموع الطلاب الفلسطينيين في الوطن المحتل حملتها ضد العدو من أجل فتح الجامعات. وكما هزمت سياسة الاحتلال الهمجي بشأن المدارس فان هزيمته على أبواب الجامعات أصبحت مؤكدة.

واشنطن/ تراجع اميركي سريع بشأن الموقف من القدس المحتلة.

شهد الاسبوع الأول من مارس (آذار) الحالي ضجة واسعة في أوساط اليهود الأميركيين وفي العاصمة الاميركية واشنطن بعد ان اعرب الرئيس الأميركي عن معارضته لاقامة مستوطنات يهودية في الضفة الغربية المحتلة او القدس الشرقية. ولكن بوش لم يستطع الثبات على موقفه ذاك حتى لاسبوع واحد وسارع امام الضجة اليهودية بالتراجع عن اعلانه السابق وتأكيده بأنه يؤيد «حق» اليهود في العيش في «قدس موحدة» وان يتحدد وضع المدينة المقدسة عن طريق تسوية سلمية لأزمة الشرق الأوسط.

وقد ادلى بوش بهذا «التصحيح» في محادثة هاتفية مع سيمور راتيش رئيس مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الأميركية في ٣/٦، الذي كان قد أعرب عن قلقه تجاه تصريحات بوش المبكرة. وقال مارلين فيتزووتر المتحدث باسم البيت الابيض ان الرئيس الاميركي طمأن راتيش بشأن تأييد الولايات المتحدة لوجود «القدس موحدة» على ان يتحدد وضعها النهائي عن طريق المفاوضات. وقال فيتزووتر ان بوش اوضح ايضاً تأييد واشنطن لأن يعيش اليهود وغيرهم في القدس في اطار تسوية يتم التوصل اليها.

وكان رئيس وزراء دولة العدو اسحق شامير قد تحدى الرئيس الاميركي حيث دعا الى توطين اكبر عدد ممكن من المهاجرين السوفيات في شطري القدس الشرقي والغربي.

وقال راتيش في تصريح لوكالات الانباء ان بوش اقر في المكالمة الهاتفية معه بأن تصريحه السابق الذي ساوى فيه بين القدس والضفة الغربية «ربما كان غير مناسب». واضاف بأن الرئيس الاميركي اكد له انه يؤيد «حق» اليهود في العيش في القدس وانه ليس لديه نيه طرد اليهود خارجها. وقال انه طلب من برنت سكاوكروفت مستشار الامن القومي ان يرتب لاجراء المكالمة الهاتفية انطلاقاً من «قلقه العميق بشأن تصريح بوش»، واضاف راتيش انه حصل على تطمينات من بوش بأن واشنطن لا تعارض توطين اليهود السوفيات في القدس الشرقية على الرغم من التصريحات الصادرة من البيت الأبيض ووزارة الخارجية التي تشير الى عكس ذلك.

وقد اتضح الاضطراب والتراجع في المواقف الرسمية الاميركية طوال الايام الثلاثة التالية على مكالمة رتيش مع بوش. ففي نفس يوم المكالمة أعربت الخارجية الاميركية عن معارضة واشنطن للاستيطان اليهودي في جميع الاراضي التلة بما في ذلك القدس الشرقية. واكدت المتحدثة باسم الوزارة مارغريت توتويلر ان اميركا تعتبر القدس الشرقية ارضاً محتلة وانها ستصر على عدم انفاق المساعدات الأميركية «لاسرائيل» هناك. وقالت توتويلر ان تعريف واشنطن للأراضي المحتلة يشمل القدس الشرقية. واكدت «تعلمون تعريفنا للاراضي المحتلة، وهو التعريف نفسه الذي اعلناه على مدى ٢٣ عاما ويشير الى جميع الاراضي التي احتلت في عام ١٩٦٧».

ولكن...

وبعد ثلاثة ايام وفي التاسع من مارس (آذار) عاد المتحدث باسم البيت الأبيض مارلين فيتزووتر ليؤكد للصحافيين تأييد الولايات المتحدة لـ «وجود القدس الموحدة التي يتحدد وضعها النهائي عن طريق المفاوضات» ومؤكداً تأييد الرئيس الأميركي بوش «لاقامة اليهود هناك مثل غيرهم في اطار تسوية يتم التوصل اليها من خلال المفاوضات». ولكن فيتزووتر امتنع عن الرد عندما سئل ان كان معنى هذا ان من حق اليهود العيش في القدس الشرقية الآن وما اذا كانت الولايات المتحدة تعتبر الضواحي اليهودية في القدس الشرقية مستوطنات.

وفي اليوم نفسه، وفي لقائها اليومي عادت المتحدثة باسم الخارجية لتنكر بأنها القت ظلالاً من الشك في تصريحاتها السابقة على مشروعية اقامة اليهود في القدس، وتنكر أنها وصفت القدس بأنها جزء من المناطق المحتلة. كما رفضت الاجابة عندما سئلت عن الخط الفاصل الذى يحدد اين تنتهي القدس وتبدأ الضفة الغربية.

ولا شك ان هذا الاضطراب في التصريحات الأميركية حول وضع القدس يشير بشكل واضح الي بدء التراجعات الاميركية بشأن اهم بنود التسوية المقترحة وهو مستقبل القدس. كما انه دليل آخر على ان الضغوط الأميركية على الفلسطينيين والعرب والمسلمين للتخلي عن الجهاد ومقاتلة العدو الصهيوني لصالح التفاوض والمباحثات والتسوية، ان هذه الضغوط لن تؤدي الا الى ضياع الحق بين التصريحات والتعهدات والتصريحات المضادة لها والتفسيرات. ومن يقبل بوضع بضاعته في السوق عليه الا يتوقع الا المساومة عليها.

عمان / الأخوان المسلمون في الاردن يحددون أسس تصورهم للميثاق الوطني.

أصدرت جماعة «الأخوان المسلمون» في الاردن يوم ٦ مارس (آذار) بياناً حددت فيه الأسس والمرتكزات التي ترى أن يقوم عليها الميثاق الوطني الأردني الذي دعا الى وضعه الملك حسين عشية الانتخابات البرلمانية العامة الاخيرة، بهدف تنظيم العمل السياسي والحزبي في الأردن بعد أن يتم اقرار الميثاق بعرضه على استفتاء شعبي عام. وكانت جماعة «الأخوان المسلمون» قد حصلت على ٢٢ مقعداً من مجموع مقاعد البرلمان الثمانين مشكلة بالتالي أكبر كتلة داخله. ويقف الى جانب الأخوان تسعة اسلاميين آخرين مستقلين، مما يجعل مجموع الكتلة الاسلامية في البرلمان الحالي ٣١ نائباً.

ومن أبرز الأسس التي تضمنها بيان الجماعة «اعتماد الاسلام عقيدة للأمة ومصدر القوانين وتوجيه سياسة الحكومة في كافة المجالات، واعتبار حرية الأنسان وكرامته من أعظم مبادىء حضارتنا والأساس الذي يقوم عليه مجتمع العدل والوحدة والنصر، ورفض الاكراه والقهر، والدعوة للحوار والفكر، وممارسة العمل السياسي المسؤول وتأسيس الأحزاب في ظل الشورى والاحترام المتبادل». وأضاف البيان توضيحه لهذه الأسس قائلاً: «أن الاردن جزء لا يتجزأ من الوطن العربي الذي يعتبر قلب العالم الاسلامي ولا ينفصل عنه، واقامة وحدة الشعب الاردني على أساس الاسلام، وان دعم شعب الاردن مسؤولية عربية واسلامية، كما أن تحرير فلسطين من البحر الى النهر فريضة اسلامية تقع مسؤوليتها على العرب والمسلمين حكاماً وشعوباً». كما وأكدت الجماعة في بيانها «أن أجهزة التربية والاعلام مسؤولة عن تعميق الوعي الوطني وبث روح الجهاد في قلوب أبناء الأمة ليتحملوا مسؤولياتهم التاريخية بقوة وعزة وشرف».

ومن بين هذه الأسس أيضاً «أن الاسلام والعروبة توأمان واللغة العربية من أعظم عوامل وحدة الأمة العربية ويجب اعتمادها في كافة مراحل التعليم، وحتمية مشاركة المرأة في أداء دورها العظيم في بناء الأسرة واصلاح المجتمع وتحمل مسؤولية ذلك مع الرجل جنباً الى جنب». وأكدت الجماعة في بيانها ضرورة أن يكون من أسس الميثاق الوطني اعتبار توحيد الدول العربية وخاصة دول المواجهة على أساس عقيدتها وحضارتها سياسياً وعسكرياً، وفي ذلك «فريضة اسلامية لمواجهة أخطار التهويد وأن أمن الأردن أحد ركائز الجهاد ضد العدو والتشديد على أن الطائفية والأقليمية اتجاهات هابطة ومرفوضة كما أن لكل مواطن الحق في ممارسة العمل السياسي والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وتقديم النصيحة للأمة واعتماد الشورى في الحكم وترسيخها فيه وفي المؤسسات العامة والخاصة لتكون نهجاً للتربية والحياة وتحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص».

وكانت مسألة وضع ميثاق وطني للأردن قد أثارت منذ اقتراحها جدلاً واسعاً في الساحة السياسية الأردنية. فبالنسبة للحكم يعني الميثاق تجديد للايمان بالمسلمات الأساسية التي قام عليها الكيان الاردني، وتحديد لضوابط واضحة للعمل السياسي يتحرك الجميع في إطارها، وفي اطارها فقط. ومقابل ذلك، وبعد اقراره فقط، يصبح ممكناً السماح بالتعددية الحزبية وافساح هامش أوسع لممارسة الحريات. وما أعلن حتى الآن في عمان حول خطوات وضع الميثاق أن ال ملك سيعلن تسمية لجنة ملكية من أربعين شخصاً، يمثلون كافة اتجاهات الرأي والسياسة والقوى في البلاد، يطرحون و يناقشون في داخلهم عناصر هذا الميثاق وبنوده وصيغته النهائية التي ستعرض فيما بعد على استفتاء شعبي عام. ورغم أن الساحة السياسية تتداول بينها بعض الاسماء التي يعتقد بأنها ستشارك في اللجنة، الا أن قانوناً أو قواعد لتنظيم عمل اللجنة لم يعلن أو يقترح بعد. كما لم يعلم ما اذا كان للبرلمان المنتخب حقاً في وضع هذا القانون. وبتأخير اعلان الملك لتشكيل هذه اللجنة ما زال حق التعددية السياسية متوقفاً في البلاد بانتظار اللجنة والميثاق والاستفتاء.

أما بالنسبة للقوى السياسية في البلاد، التي تنشط بعضها كأحزاب غير مصرح بها بعد، فقد نظرت منذ اللحظة الأولى لمسألة الميثاق بتوجس وقلق، بل أن بعضها أعرب صراحة عن عدم ترحيبه بكل الأمر. ويرى هؤلاء أن الميثاق يراد به تقييد الدستور وأنه لن يكون حل مشكلة بل لصنع مشاكل جديدة للحياة السياسية. ويرون أن الدستور الاردني بصيغته الحالية مرض ويكفل حياة سياسية صحية وأن المشكلة كانت دائماً في عدم تطبيق الدستور وليست في الدستور ذاته. الا أن قطاعات واسعة من الحزبين أصبحت أكثر ميلاً لقبول مسألة الميثاق بعد أن أصبح واضحاً أن الحكم لن يتراجع عن اشتراطه وضع الميثاق قبل السماح بالتعددية السياسية. ورغم أن جماعة «الأخوان المسلمون» والنواب الاسلاميون بشكل عام تعاملوا بحذر مع مسألة الميثاق، الا أن صدور بيان الجماعة الأخير بشأن رؤيتها لأسس الميثاق يعتبر اقراراً واضحاً منها بقبول الفكرة مبدئياً. وعلى كل الأحوال، ومع بروز مشاريع وشخصيات جديدة الى الساحة الحزبية الاردنية، كان آخرها «حزب العهد» ذو الصبغة الاردنية الاقليمية الواضحة، فقد أصبحت قضية مضمون الميثاق وتوجهاته مثار قلق للعديد من الدوائر السياسية الأردنية.

وان تعثرت مسألة وضع الميثاق أو شط مضمونه في هذا الاتجاه أو ذاك، فقد يتحول الى الصخرة التي تتحطم عليها التجربة الديمقراطية الأردنية الجديدة، قصيرة العمر. وتكاد جميع الاتجاهات والقوى الاردنية - عدا جهاز المخابرات بالطبع - تتفق في أن العودة لمرحلة ما قبل الانتخابات العامة لن تكون الا على حساب وجود الأردن ذاته!

الخرطوم / تحرك دولي وأقليمي ضد الحكومة السودانية وتوجهاتها الاسلامية.

طلبت صحيفة «الانقاذ الوطني» السودانية من الولايات المتحدة (الاثنين ١٢ مارس-آذار) أن تأخذ أموالها وترحل من السودان، وذلك بعد أن أعلنت واشنطن قطع مساعداتها العسكرية والاقتصادية عن الخرطوم، وذلك في الوقت الذي أنهى فيه مبارك المهدي، عضو المكتب السياسي لحزب الأمة ووزير الداخلية السابق، توقيع اتفاق في أديس أبابا مع غارانغ زعيم العصابات المنشقة في الجنوب لمعارضة حكومة الخرطوم.

وكان موظف في وزارة الخارجية الأميركية قد أكد في ٢٨ شباط (فبراير) وقف المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأميركية الى السودان طبقاً لمادة في القانون الأميركي - تستدعيها الادارة الأميركية حسب الحاجة - تنص على وقف المساعدات الاميركية الى أنظمة الحكم المنبثقة عن انقلابات في حال لم تعد بالفعل الحريات الديمقراطية خلال ثمانية أشهر. وجاء القرار الأميركي في وقت تزداد فيه الصعوبات الاقتصادية في السودان بفعل عوامل خارجية وداخلية معاً. ليس أولها الحرب الدائرة في الجنوب ضد المنشقين ولا آخرها تدفق اللاجئين من الدول المجاورة الى السودان. وذلك رغم الاجراءات الاقتصادية الفائقة الكفاءة التي اتخذتها الحكومة الجديدة في العام الأخير وساهمت في تقليص نشاطات السوق المالية السوداء وفي استقرار مالي ملحوظ في البلاد، وفي موسم زراعي جيد. وقد حذر السيد عبد الرحمن سر الختم مفوض شؤون اللاجئين من النتائج المترتبة على خفض المساعدات للسودان وقال في تصريح له أن السودان قد يعيد النظر في سياسته الحالية ازاء اللاجئين في ضوء «الضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة عليه» في اشارة الى ما ذكر عن خفض ٤٠ في المائة من مساعدات المنظمة الدولية للاجئين في السودان. وأشار الى أن ١١٨٠٠ لاجيء أثيوبي عبروا الحدود الى الاراضي السودانية في الاسبوع الأول من مارس (آذار) فقط.

وجاء القرار الأميركي الأخير عقب تهديدات وجهها صندوق النقد الدولي - الذي تهمين الولايات المتحدة على قراراته بتعليق عضوية السودان. وقال رئيس الصندوق ميشال كامديسي (١ مارس - آذار) أنه أمهل السودان حتى ١٥ يوليو/تموز المقبل لتسوية خلافاته مع الصندوق. وقال كامديسي أن السودان تخلف في نهاية شباط/فبراير عن سداد ٨٧٠ مليون دولار من حقوق السحب الخاصة أو ٢٧ في المائة من مجمل المتأخرات المستحقة عليه للصندوق.

والمعروف أن الحكومات المتوالية على السودان، من حكومة النميري الى حكومة المهدي، اضافة للحرب الاهلية الدائرة منذ سبع سنوات، قد اثقلت هذا البلد الاسلامي الافريقي الغني بثرواته بديون خارجية تزيد عن ١٣ بليون دولار. ويضغط صندوق النقد الدولي الذي يتخذ من واشنطن مقراً له على الحكومة السودانية لتوحيد نظام الصرف الاجنبي والغاء دعم السلع الاستهلاكية الأساسية وتحويل ملكية المشاريع الحكومية الى القطاع الخاص. ورافق ضغوط الصندوق خفض مستمر في مساعدات الدول الاوروبية الغربية للخرطوم. كما أن سفراء الدول الغربية في العاصمة السودانية يمارسون ضغطاً علنياً على الأمم المتحدة بسبب ما يدعونه «ليونة المنظمة الدولية في معالجتها للمفاوضات مع مجلس قيادة الثورة السوداني في شأن برنامج الاغاثة».

وبموازاة خطوات الضغط الغربية الواضحة على المسلمين في السودان قام مبارك المهدي، العضو النشط في الخارج من قيادة حزب الامة بتوقيع اتفاق مع غارانغ في أديس آبابا تحت عنوان: « ميثاق التجمع الوطني الديمقراطي»، مما وضع مجموعة حزب الأمة في الخارج لأول مرة في حالة تحالف مع قوات غارانغ التي تهدد اسلام السودان واستقراره منذ سبعة أعوام. ورغم ان شخصيات عديدة من حزب الامة في السودان تتعاون بشكل وثيق مع حكومة البشير، كما أن الصادق المهدي التزم الصمت حيال خطوات ابن عمه في الخارج، الا أن الواضح أن مبارك المهدي يلقي ترحيباً ملحوظاً في الدوائر الغربية وخاصة في بريطانيا. كما أن توقيع الاتفاق مع غارانغ في أديس آبابا، بعد هزيمة الأخيرة في مصوع، يشير الى استمرار سياسات أثيوبيا العدائية للسودان ومحاولات حصاره كرد فعل على تقدم الأرتريين في حربهم ضد الهيمنة الأثيوبية على بلادهم.

ورغم ذلك كله فالحكومة السودانية ليست ضعيفة، بل هي تزداد قوة كل يوم. فقد حققت انتصارات متوالية في الشهور الماضية ضد قوات غارانغ في الجنوب، كما أن الجيش أفضل تسليحاً عما كان في أي وقت مضى. وهناك انفتاح متصاعد للسودان على ليبيا، وملحوظ مع مصر التي تشعر بالتهديد الاسرائيلي - الاثيوبي لمنابع النيل. كما أن قوى دولية هامة مثل الصين تقف بقوة الى جانب السودان. والأهم من ذلك كله، أن الالتفاف الشعبي حول الحكومة يزداد قوة وتوحداً. وهناك حالة تجديد مستمرة، بالغة الحيوية، في أجهزة الدولة والخارجية والخدمات.

ولكن الملاحظ بأسف بالغ حتى الآن، أن التحرك الاسلامي - الرسمي وغير الرسمي - لدعم السودان ووقوفه ضد الحصار الغربي والاقليمي لم يصل الى الحد المطلوب. فالسودان بلد غني بثرواته وامكانياته وحركة استثمار نشطة من القوى والشركات والشخصيات المالية الاسلامية، لن تعود على السودان فقط بالفائدة بل على المستثمرين أيضاً. كما أن الدول الاسلامية المعنية بالوضع عليها أن تدرك أن هزيمة السودان في محاولته الحالية للانقاذ يعني اغلاق طريق الاسلام الاستراتيجي الى شرق ووسط أفريقيا. وان كان للاسلام أن يتقدم بقوة في العقود القليلة القادمة، فان افريقيا السوداء هي ساحته الأولى.

القرار الصهيوني أسير خيار الاحزاب الصغيرة

انفجار الخلاف في حكومة «الائتلاف القومي» بين حزب العمل وتكتل الليكود ليس جديداً كما أنه لم يكن خطوة مفاجئة، فكل التوقعات كانت تشير الى مثل هذا الاحتمال بسبب التوازن الدقيق بين الكتلتين البرلمانيتين إذ أن العمل يسيطر على ٣٩ مقعداً والليكود على ٤٠ مقعداً وتتوزع المقاعد الباقية (٤١) على الاحزاب الاسرائيلية الصغيرة من اقصى اليسار الى اقصى اليمين مروراً باحزاب الوسط والكتل الدينية اليهودية المتطرفة.

هذا التوازن القلق جعل كل التحالفات عرضة للانهيار من أول صدمة او اصطدام ناجم عن تحول دولي او اقليمي او ظروف محلية وغيرها. فكل كتلة عاجزة عن تشكيل حكومة منفردة وهي بحاجة حتى تضمن الاكثرية النيابية الى التحالف مع حزب من الحزبين الكبيرين أو مع تجمع متنافر من الاحزاب الصغيرة.

ولقد بدأت «اسرائيل» المرور بهذا الوضع السياسي المتوازن على قلق دائم منذ حرب أكتوبر (تشرين الاول) ١٩٧٣، اذ ادت الحرب الى خسارة حزب العمل السلطة لمصلحة الليكود الذي نجح في توظيف اخطاء القيادة الاسرائيلية في الحرب وحولها الى قوة انتخابية ازاحت العمل عن الحكم وحل مكانه تكتل الليكود. ولكن الليكود واجه أكبر تحديين في حياة الدولة العبرية، الاول، تحدي الرئيس المصري انور السادات الذي ابدى استعداده لزيارة «اسرائيل» والتفاوض بشأن سيناء والانفراد باتفاق سلام مع تل أبيب واستبعاد الدول العربية الاخرى. الثاني، تحدي نمو المقاومة الفلسطينية في لبنان وبداية تحول حدود لبنان الى جبهة قتال ضد اسرائيل.

ووجد الليكود نفسه، وهو الحزب الذي حضر نفسه للحرب، يواجه أول تحد سلمي من مصر انور السادات وأول تحد عسكري من حدود لبنان الجغرافية. وقبل الليكود بالتفاوض والموافقة على اعادة سيناء مصر وتفرغ لحرب الاستنزاف الجديدة التي فتحت أمامه من حدود لبنان. وانتهت سياسة الليكود الى الصلح مع مصر والحرب مع لبنان. ولكن حرب «اسرائيل» ضد لبنان لم تحقق أغراضها كما أنها أدت الى سقوط مئات القتلى والاف الجرحى من الجيش الصهيوني، الامر الذي جعل حزب العمل يستعيد عافيته و يوظف نتائج حرب لبنان في مصلحته. وأتهم حزب العمل الليكود بانه اساء الى دولة «اسرائيل» لانه وافق على اعادة سيناء وفشل في تحقيق اغراضه في حرب لبنان. وكان هنا لابد من الاحتكام لصناديق الاقتراع فجاءت النتائج للمرة الاولى متعادلة بين الفريقين، ودخلت «اسرائيل» في خضم معادلة جديدة تقوم على سياسة «الشلل القومي» وعدم الحسم والتردد. فكل فريق لا يملك الاكثرية، وحتى يناها لابد له اما التفاهم مع الحزب الكبير لتطويق تطرف الاحزاب الصغيرة واما الانجرار وراء تطرف الاحزاب الصغيرة لمحاصرة خصمه الكبير.

وكان الخيار المفضل لدى الحزبين الكبيرين هو التفاهم مع بعضهما وتقاسم السلطة بينهما حتى لا يتبعثر قرار الدولة و يضيع في تفاصيل برامج الاحزاب الصغيرة. وهكذا عاش التحالف القلق على استراتيجية مترددة وغير حاسمة واستمرت الحالة منذ انتخابات العام ١٩٨٤ الى انتخابات العام ١٩٨٨، حيث حاول كل فريق تحميل مسؤولية الاخطاء والخسائر للفريق الآخر، الامر الذي جعل استمرار التعايش من المسائل المستحيلة. فقرر الطرفان اجراء الانتخابات وكل فريق يعتقد ان الفوز سيكون من نصيبه، ولكن انتخابا ت ١٩٨٨ لم تكن أحسن من دورة ١٩٨٤. وقرر الحزبان مرة اخرى التعايش المر بينهما حتى لا يضطران الى انعاش الاحزاب الصغيرة واعطائها قيمة سياسية تفوق قدرة الفريقين على التحمل.

وهكذا نلاحظ من الناحية التاريخية أن كل حزب من الحزبين الكبيرين يزايد على الآخر ببطولاته ضد العرب والفلسطينين، وان الخلاف بينهما ليس على برنامج السلام بل على برنامج الحرب، فحزب العمل يقول بان الفضل يعود له في تأسيس دولة «اسرائيل» وانه هو الذي نظم عملية تهجير الفلسطينيين من ارضهم وهو الذي قاد ثلاثة حروب ناجحة ضد الدول العربية (١٩٤٨، ١٩٥٦، ١٩٦٧) ويتهم العمل تكتل الليكود بأنه ساهم في اعادة سيناء الى مصر وخاض حرباً خاسرة في لبنان. و يرد الليكود على حزب العمل انه اضطر الى القبول باعادة سيناء لانه تعرض الى ضغوط منه وأن فشله في لبنان سببه الارباك الذي نجم عن المظاهرات التي نظمها حزب العمل ضده في تل ابيب. ويستغل الليكود أخطاء حزب العمل في حرب أكتوبر ١٩٧٣ ليؤكد ان الليكود دعم العمل في حروبه بينما العمل لم يدعم الليكود في حربه الوحيدة.

وبعيداً عن الاتهامات السياسية المتبادلة، فان دلالتها تشير الى ان الخلاف بين الطرفين هو على برنامج الحرب وليس على برنامج السلام، لان كل فريق يحاول كسب الصوت الانتخابي الى جانبه، ويبدو ان ذلك الناخب يتجه شيئاً فشيئاً نحو التطرف أو أنه يعتبر أن معيار صدق كل فريق هو بمقدار تسجيله الانتصارات العسكرية على العرب وليس مقدار محاولة ايجاد تسوية سلمية مع العرب.

وتدل نتائج الانتخابات على المزاج الشعبي الصهيوني. فعندما كان حزب العمل يسجل الانتصارات العسكرية اعطاه الناخب الاسرائيلي صوته، وعندما فشل في تحقيق انتصار عسكري حاسم في حرب ١٩٧٣ سحب الناخب الصهيوني ثقته واعطاها لتكتل الليكود. وعندما اجبر الليكود على اعادة سيناء وخاض حربه الفاشلة في لبنان انقسم المزاج الشعبي بين الفريقين وتوزعت عواطفه بينهما، ومازال الانقسام الداخلي هو اساس المناورة الصهيونية في معادلة الحرب ضد الدول العربية.

واذا عدنا قليلاً الى الخلافات التي طرأت بين الفريقين وادت الى انفراط تحالفهما المهزوز أصلاً نكتشف أن اللغة التي استعملها كل فريق ضد الآخر لا تنطوي على صراع جوهري حول برنامج السلام. لان حزب العمل اتهم الليكود بالمزايدة وذكره بان العمل هو الذي احتل سيناء والليكود اعادها وان العمل احتل القدس بينما الليكود يريد

التفاوض بشأنها. ويرد الليكود مكرراً الاتهمات نفسها ويذكر الجمهور بان حزب العمل يريد بيع الضفة والقطاع وتعريض أمن اسرائيل للخطر.

وفي الحقيقة ان هذه اللغة السياسية تنطوي على أهداف مزدوجة فكل فريق يريد ان يتوجه الى الجمهور الانتخابي كما انه في الوقت نفسه يريد اظهار نفسه امام العالم وعواصم القرار بانه حمامة سلام ولا يريد الحرب. هذه اللغة المزدوجة تكشف عن تناقض فاضح بين توجهات الجمهور الانتخابي الذي يميل الى الحرب وبين توجهات الرياح الاقليمية والدولية التي تميل الى السلام أو على الاقل الى تجميد الصراع الى ظروف اخرى ومختلفة. ويلاحظ هنا ان لكل فريق أكثر من لغة، بل ان كل لغة تتناقض مع الاخرى فهناك واحدة موجهة الى الداخل وهناك ثانية موجهة الى الخارج.

وتناقض اللغة يعني في النهاية التناقض بين هموم الناخب الاسرائيلي ومصالح القوى الدولية، وهو موضوع كان له أثره الفاعل في ارباك الحكومة الاسرائيلية وتشتت أهدافها وصولاً الى انفراط عقدها.

والسؤال هنا ماذا بعد إنهيار حكومة التحالف القلق بين العمل والليكود؟. أول ما يجب ملاحظته هو ان الحزب القوي الذي يقرر سياسة اسرائيل ليس حزب العمل ولا تكتل الليكود بل هو حزب الناخب الاسرائيلي. فهذا الحزب تتكثف في يديه كل القرارات وهو الذي يوجه خيارات تل أبيب ويحددها. فهو الذي يعطي ثقته للعمل ويسحبها منه، بسبب فشله في حرب لبنان ١٩٨٢، وهو أخيراً يقرر خيارات اسرائيل بين برنامج الحرب وبرنامج السلام.

اذن حزب الناخب الاسرائيلي هو اقوى حزب صهيوني، وكل المعطيات تشير الى ان هذا الناخب تركبه عقدة التطرف ومزاجه لا ينسجم الا مع مناخات الحرب. اما في حالات السلم والتردد فهو منقسم بين اتجاهات عدة مع ميل دائم نحو التطرف والعسكرة والعداء المستمر للمحيط العربي وللشعب الفلسطيني.

اذن الرهان على «اسرائيل» ليس على السياسة والمصالح وانما على مزاج الناخب الذي يغلب عليه دائماً مزاج التطرف ومناخ الحرب، ولذلك فان رصد مزاج حزب الناخب الاسرائيلي هو الاساس في فهم صيرورة الدولة العبرية نحو السلام أم الحرب.

وتشير كل التوقعات أن الناخب الاسرائيلي قد فقد ثقته النسبية بالحزبين الكبيرين وبدأت خياراته السياسية تتوزع على الاحزاب الصغيرة فبعد حرب ١٩٧٣ اعطى ثقته لليكود وبعد حرب ١٩٨٢ اعطى ثقته للاحزاب الصغيرة التي نمت مستفيدة من فشل الحزبين الكبيرين وعن صراعهما على السلطة. وليس غريباً ان تزداد شعبية الاحزاب الصغيرة بعد حرب ١٩٨٢ إذ ان هذه الحرب أفقدت تكتل الليكود شعبيته ولم يستعد حزب العمل بسببها شعبيته السابقة، فتوزعت اصوات الناخب على الاحزاب الصغيرة التي تغدق عليه الوعود المتطرفة وتحاول تجميل الانتصارات له وتزيينها بشعارات توسعية تلبي رغبته في تنفيس احتقانه ضد المحيط العربي.

ويبدو ان الحزبين الكبيرين يفهمان رغبة الجمهور الانتخابي ولكنهما لا يستطيعان تلبية حاجاته المتطرفة بسبب الضغوط الدولية والاقليمية، الامر الذي ادى الى نمو الاحزاب الصغيرة وتوسع دائرة جمهورها وتحسن مواقعها البرلمانية منذ انتخابات ١٩٨٤ وثم انتخابات ١٩٨٨.

وبعد انفجار الخلاف بين الحزبين الكبيرين عادت الاحزاب الصغيرة الى البروز مجدداً في صورة القرار الاسرائيلي، وباتت تل أبيب أمام ثلاثة اختيارات، أما تشكيل حكومة اقلية بقيادة الليكود وتضم الاحزاب الدينية او العنصرية المتطرفة (هنجما، تسوهت، موليدت، شاس، اغودات اسرائيل، ديغيل هتوراة، وهمفدال)، أو تشكيل حكومة اقلية بقيادة العمل وتضم الاحزاب الاخرى (حداش، راتز، شينوي، مابام، والمقاعد العربية)، أو حل البرلمان والدعوة الى انتخابات نيابية جديدة. ويبدو ان الاحتمال الاول والثاني ضعيفان واذا تحقق احداهما فسيكون مجرد احتمال مرحلي لا يقوى على تحديد المواقف وحسمها باتجاه خيار السلام ام الحرب. ويبقى الاحتمال الثالث وهو الاقوى واذا تم فان مزاج الناخب الاسرائيلي هو الذي سيتحكم بالنتائج وليس الرياح الدولية ومزاج الدول الكبرى.

وبما ان الناخب الاسرائيلي لا تتحكم بقراره السياسة الدولية بل هواجسه الداخلية والمحلية والاقليمية فانه على الارجح سيدلي بصوته الى دعاة التطرف والتخويف من خطر العرب على امن «اسرائيل»!. وبالتالي سيكون على استعداد للاستماع أكثر الى التطرف أو الى الطرف الذي يشرح له وسائل انهاء الانتفاضة والتخلص من الفلسطينيين في الضفة القطاع والقدس والطرق التي سيسلكها لاسكان اليهود السوفيات والادوات التي سيستخدمها في معالجة قضاياه المتعلقة بالأمن الصهيوني، مزاج الناخب الاسرائيلي هو أقرب الى سماع هذا الصوت أكثر من استعداده لسماع الاصوات العاملة التي تدعوه لتفهم حاجات الشعب الفلسطيني الى بناء دولة في وطن حدوده الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس، وقد أشارت استطلاعات الرأي العام في «اسرائيل» ان ٩١ في المئة يؤيدون هجرة اليهود السوفيات وان ٥١ في المئة يؤيدون اسكانهم في الاراضي الفلسطينية المحتلة في العام ١٩٦٧.

وتؤكد كل هذه الاشارات الى أن الاحزاب الصغيرة ستكبر وسيزداد تأثيرها في القرار الاسرائيلي بينما سيتراجع دور الحزبين الكبيرين وستزداد حاجتهما الى مساندة الاحزاب الصغيرة، واذا كانت اصوات الناخب الاسرائيلي قد توزعت في انتخابات ١٩٨٨ الى ثلاثة اثلاث (ثلث للعمل وثلث لليكود وثلث للاحزاب الصغيرة) فان الانتخابات المقبلة قد تزيد من نسبة تمثيل الاحزاب الصغيرة وتصبح بالتالي أكثر قدرة على التحكم بالقرار الاسرائيلي وتوجيهه وفق مشاريعها الضيقة وافكارها المتطرفة.

ولاشك أن هناك ثلاثة أسباب تدفع بالجمهور الانتخابي الى الانحياز الى الاحزاب الصغيرة بعد كل دورة برلمانية:

الاول، توازن الاخطاء بين حزب العمل وتكتل الليكود، وهو توازن ادى الى تآكل شعبية كل فريق لحساب احزاب معسكره.

الثاني، تشابه البرامج بين الحزبين الكبيرين واختلافهما على الشكليات

العامة وعدم اصطدامهما في المسائل الحساسة والجوهرية التي تتعلق بمصير الشعب الفلسطيني وعلاقة اسرائيل بالمحيط العربي. هذا التشابه والغموض السياسي في الاختلافات وعدم الحسم جعل الجمهور الانتخابي ينحاز الى الافكار الواضحة والبرامج الصهيونية الصافية في أهدافها وتطلعاتها.

الثالث، التغير الذي طرأ على الجسم الانتخابي الصهيوني منذ تأسيس دولة «اسرائيل» ونشوء نوع معين من التوزع السكاني المتوازن بين اليهود الغربيين واليهود الشرقيين مع ميل تدريجي الى كتلة اليهود الشرقيين الناقمة على العرب والذين يفضلون التصويت للاحزاب الواضحة في أفكارها. واذا كان حزب العمل قد سيطر على السلطة منذ العام ١٩٤٨ الى العام ١٩٧٤ فان ذلك يعود الى غلبة الناخب اليهودي الغربي على الشرقي وتفضيل الاول حزب العمل على غيره. ولكن عندما بدأ التركيب السكاني الصهيوني يتبدل وأخذ العنصر اليهودي الشرقي يغلب في لونه على العنصر الغربي تعدل ميزان القوى السياسي وتعادل بين القوتين المتنافستين. والان يبدو ان الاختلاط اليهودي في فلسطين المحتلة أخذ يفرز معادلات سياسية اخذت تخرج شيئاً فشيئاً وبعد كل دورة انتخابية عن سقف تحكم الحزبين الكبيرين بالقرار الاسرائيلي.

اذن لا أمل يرجى من انفجار حكومة التحالف الاسرائيلي ولا أمل يعقد على انتخابات جديدة، لان الدورة البرلمانية المقبلة ستحمل معها على الارجح معادلات جديدة تصب في مصلحة التطرف وزيادة تحكم الاحزاب الصغيرة بالقرار الاسرائيلي وحصره مرة جديدة في الشعارات الضيقة والبرامج المتطرفة. وفي حال نجحت الاحزاب الصغيرة في تسيير قرار تل أبيب فان المتوقع منها هو زيادة تطرف الحكومة المقبلة وانغلاقها على كل الاصوات الدولية والاقليمية. اما اذا نجح الحزبان الكبيران في اعادة تشكيل حكومة ائتلافية جديدة بعيداً عن تحكم أمزجة الاحزاب الصغيرة فان السياسة الاسرائيلية ستتراوح بين خيارين وهما: اما الانفتاح على خيار شمعون بيريز وهو تجديد الحوار مع الاردن والتفاهم معه على تقرير مصير الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع بعيداً عن مشاركة منظمة التحرير. واما الميل نحو الخيار المتطرف المتمثل بمشروع شارون والذي يقضي بطرد الفلسطينيين من أرضهم ودفعهم الى الاردن بصفته الوطن البديل عن الوطن الفلسطيني... وهجرة اليهود السوفيات من العوامل المشجعة على اللجوء الى هذا القرار.

أما الخيارات الاخرى فهي حتى الآن وبالامد المنظور مجرد اوهام في اوهام.

في الهم الاسلامي العام:
«المشكلة القومية» في العالم الاسلامي: مثال كردستان

مقدمة:

يمتد الوطن الاسلامي على رقعة واسعة من العالم، ويتصل بمدى جغرافي لاينقطع من غرب الصين الى موريتانيا، ومن جنوب شرق موسكو الى قلب افريقيا السوداء وهناك وجود اسلامي متنوع في كثافته خارج هذا الامتداد القاري الهائل، كما في حالة اندونيسيا والتجمعات الاسلامية في غرب أوروبا والأميركتين.

وقد أقام الاسلام والمسلمون في سنوات ازدهارهم العمراني وتماسكهم السياسي نموذجاً فريداً في التاريخ الأنساني، انعكس فيه العقائدي على علاقات الاعراق والشعوب وعلى سمات الاجتماع البشري الاسلامي وبعكس النموذج اليوناني-الروماني، ثم نموذج الأمبراطوريات الغربية الأوروبية الحديثة، لم يعرف التاريخ الاسلامي حالة المركز والأطراف، أو الداخل والخارج، أو المستعمر (بكسر الميم) والمستعمر (بفتحها). كان النظام الاسلامي نظاماً توحيدياً كل ما هو داخله هو داخل مهما اقترب أو ابتعد عن مركز الحكم أو الخلافة.

كما لم يفترق فيه الناس بسبب العرق - أو حتى الدين رغم الفهم الخاطىء لمصطلح أهل الذمة - الى مستويات متفاوتة، كما عرف التاريخ الأوروبي في التفريق بين المواطن (Citizen) والتابع او فرد الرعية (Subject).

ان السياق السياسي التشريعي للحكم والنموذج الاسلامي لايمكن ان يلتقي أو يتطابق ولو جزئياً مع ذلك السياق الذي عرفته أوروبا الغربية وامتداداتها في بقية أنحاء العالم (أي دول الرجل الابيض خارج أوروبا). وقد سار التاريخ الأوروبي الغربي بشكل مميز ونتيجة لعوامل خاصة به داخلياً حتى أفرز نظام الدولة القومية الحديثة، بعد أن اكتمل انهيار الدولة الرومانية المقدسة (التي عرفت فيما بعد بالدولة النمساوية الهنغارية)، واكتملت عملية انهيار سلطة الكنيسة الواحدة، وبرزت الطبقة المتوسطة كشريك أساسي في السلطة وثروات المجتمع.

لم تحل الدولة القومية تناقضات التاريخ الأوروبي، رغم أنها تكرست كنظام لاكثر من قرن من الزمان وما زالت هي الشكل الوحيد للدولة والحكم والمجتمع في أوروبا. فقد حملت معها كل تراث العنف والصراع الأوروبي، وسببت من سفك الدماء والقهر والحروب ما لم يسببه اي نظام آخر عرفه التاريخ البشري من قبل. ولا شك الديمقراطية الليبرالية ساهمت في اقامة حالة من الاستقرار داخل أنظمة الدول القومية الغربية الحديثة والمعاصرة، رغم التعدد العرقي داخلها الذي أدى ولا يزال الى درجة ملحوظة من القهر، الا ان السبب الرئيس وراء حالة استقرار الدولة القومية الغربية الحديثة، أنها دولة تتمتع بدرجة متميزة من الرفاهية والاكتفاء المادي اذا قورنت ببقية انحاء العالم الأخرى. ويعود هذا التميز في الرفاه المادي بشكل خاص الى ان الدولة القومية الغربية هي ذاتها دولة للمشروع الأمبريالي الاستعماري

العالمي، التي تحولت من الاستعمار المباشر في القرن التاسع عشر وبداية العشرين، الى حالة من الهيمنة والنهب العالمية غير المباشرة والبالغة التعقيد والتركيب منذ بداية النصف الثاني للقرن الحالي.

و يلاحظ معامل ارتباط قوي وعال بين حالة الاستقرار في انظمة الدول القومية الغربية المعاصرة وحالة الرفاهية (الناتجة عن نظام الهمينة والنهب)، فيما تزداد حالة التوتر واللاستقرار في مجتمعات وأنظمة الدول التي تعاني من أزمات اقتصادية. وفي حالة الأخير لا تؤدي الديمقراطية الليبرالية الا الى مزيد من التوتر الداخلي. وقد لجأت دول المعسكر الاشتراكي في نصف القرن الأخير، ليس الى الرابط الايديولوجي كما يظن، بل الى مستوى واسع من القمع والارهاب لفرض حالة الاستقرار في غياب الرفاهية والاكتفاء، داخل دولها القومية، متعددة الاعراق والثقافات.

[1]

بدأت المشكلة القومية في البروز بشكل واضح منذ الحرب العالمية الأولى. وفي العقدين السابقين على الحرب، لم يكن الهم القومي هماً حقيقياً ولا جماهيرياً في أنحاء الوطن الاسلامي، وكان محصوراً في داخل جزء صغير من النخبة الاسلامية المتغربة، وبشكل خاص بين ابناء الأقليات. ورغم ان الدولة العثمانية لم تحكم كل أنحاء عالم الاسلام الجغرافي، الا أن درجة عالية من الولاء الروحي والمعنوي للأستانة وسلطناها جمعت المسلمين من أطراف الجزر الماليزية والأندونيسية حتى قرى مراكش وساحل الذهب. بل أن مصدر القوة الأهم للسلطنة العثمانية في مواجهتها التراجيدية لقوى الغرب الأوروبي الصاعدة، كان في خوف العواصم الأوروبية الدائم من قدرة السلطان العثماني على دعوة جموع المسلمين للجهاد العام، حتى اولئك الذين لم يكونوا تحت حكم السلطان المباشر، كما كان الحال في الهند أو مصر أو بلدان المغرب العربي. ولكن هذا الوضع سرعان ما تعرض للانهيار عقب هزيمة العثمانيين في الحرب، ووجدت الامة نفسها أمام وضع لاسابقة له في تاريخها الطويل. فلم تسقط الخلافة كرمز للوحدة فقط، بل وأصبح العالم الاسلامي كله تحت هيمنة وسيطرة قوى الغرب الأوروبي الاستعمارية. ولأول مرة في تاريخهم، لم يعد المسلمون شركاء في صياغة النظام العالمي.

في العالم الجديد الذي وضع ملامحه وحدوده المنتصرون، أصبحت اوروبا الغربية هي المركز والعالم اطرافاً لها، وهي المثال والعالم يقتدي بصورتها وفي عواصمها تصاغ قرارات مصير البشرية، وعلى الآخرين أن ينفذوا.

كان تقسيم الدولة العثمانية الذي وضعت اسسه في اتفاقية سايكس - بيكو (بريطانيا وفرنسا) ثم تحددت بشكل نهائي في مؤتمر الصلح، نتاج لعدة عوامل، أقليمية محلية، وأيديولوجية، وسياسية غربية، فمن ناحية، كانت الدولة العثمانية تكاد تكون الشاذ الوحيد عن النظام العالمي الجديد الذي اصبحت وحدته السياسية هي الدولة القومية الحديثة.

وأصبح من الضروري لاكمال هيمنة المشروع الغربي الامبريالي على العالم ان تفكك الدولة العثمانية - وريث النظام الاسلامي التوحيدي - الى وحدات صغيرة، يسهل من ناحية السيطرة عليها، وتتسق مع العالم الجديد، عالم الدول القومية.

ومن ناحية ثانية، كانت الدول بالمنتصرة في الحرب، وبشكل خاص، بريطانيا وفرنسا قد كرست مصالح عديدة لها في المنطقة الغربية منذ القرن الثامن عشر، سواء اقتصادية استراتيجية الطابع، أو ذات علاقة بالمجموعات الدينية والعرقية المحلية. وأدى ذلك الى ضرورة تقسيم غنائم الحرب بينهما تبعاً لتلك المصالح.

ومن ناحية ثالثة، لعب انقسام النخبة العربية ذات الطابع القومي، والمتحالفة مع القوى الغربية دوراً آخر في اضعاف جبهة المقاومة العربية - التركية للمخططات الفرنسية - البريطانية، وفي قبول التجزئة كأمر واقع.

لم يستطع العرب ان يقيموا دولة تضم الجزء الأكبر من بلاد العرب، وسرعان ما انشغل كل جزء من المنطقة في همومه الداخلية للتخلص من الاحتلال. ورغم محاولات القوى والشخصيات العروبية، فان النضال ضد الاحتلال الاجنبي اصطبغ بطابع وطني قطري. وكانت فلسطين وحدها، التي اجتمع حولها الهم العربي والاسلامي موحداً من جديد.

وعلى مدى اكثر من نصف قرن لم يكن المشروع العربي الوحدوي يخرج من عثرة حتى دخل الى اخرى، بل ان الوحدة المصرية السورية لم تصمد اكثر من ثلاثة أعوام. ولم يكن ذلك في كل الحالات بسبب فشل النخبة العربية الحاكمة وعجزها فقط، بل ايضاً لأن القوى الغربية ارادت - وما زالت - ابقاء المنطقة مجزأة مفككة، وعلى المستوى الآخر فشلت الدولة القطرية ذاتها، في تحقيق كيان «قومي» مستقر. ذلك ان شرعية الحاكم في وعي المحكوم كانت دائماً مشوهة ناقصة، فلا هي شرعية مرتبطة بالسياق التاريخي الطويل ولا هي شرعية التغلب، بل هي طراز جديد، لم يقم الا لارتباطه بالخارج.

وخاضت النخبة الحاكمة - وما زالت - صراعاً دموياً ضد شعوبها، بعد أن عجزت عن تمثيل كل قطاعاتها وفئاتها، واستمر تجليها في للحكم والدولة، لايخرج عن تمثيل أقلية ضئيلة من الشعب، سواء عائلي أو قبلي أو طائفي أو فئوي الطابع. وفي ارتباط هذه النخبة بالخارج، جرت على دولها حالة من التبعية الشاملة، اصطدمت بعنف بالتراث التاريخي الحضاري والعقائدي لشعوبها.

ان اعادة تدوير النموذج الأوروبي في العالم الاسلامي كان مستحيلاً على الأطلاق. وان ارتبط نظام الدولة القومية الليبرالي الأوروبي بالسياق التاريخي الخاص بالغرب الأوروبي، فقد كان مستحيلاً ان يجد مبرراته في منطقة لم تعرف الانقسام الطبقي ولا التصور العلماني للحكم ولا المرحلة الامبريالية، ناهيك عن الحاجز البنائي الذي يضعه مركز النظام الامبريالي على اطرافه.

وكان من أعقد المشاكل التي واجهت الدولة القطرية الحديثة في بلادنا، مشكلة المجموعات العرقية والقومية التي وجدت نفسها فجأة،

ضمن مناخ قومي حصري يميز العرق والقومية السائدة عليها، ويفرض عليها الطاعة والقبول.

[٢]

تعتبر المسألة الكردية أهم مثال على هذه الظاهرة المستجدة في عالم الاسلام بعد الحرب الأولى.

فلأسباب خارجية بحتة أخرجت «سايكس - بيكو» الاكراد والفلسطينيين من مشروع دولة التجزئة الحديثة. فلسطين، لأن البريطانيين خططوا منذ البداية لاعطائها وطناً قومياً لليهود والحركة الصهيونية. وكردستان، لأن المنطقة الكردية وجدت ضمن أعقد نطاق «جيوبولوتيكي» عرفه العالم. فجزء منها كان داخل ايران التي وجدت كدولة قبل «سايكس - بيكو»، وجزء منها (وهو الاكبر) أعطي للقيادة التركية الحديثة استرضاء لها بعد ان قبلت بتفكيك الدولة العثمانية والغاء الخلافة. والجزء الاكبر الآخر وضع ضمن حدود العراق البريطاني طبقاً للتفاهم الخاص بمسألة حقول النفط. ولم تخرج الاجزاء الروسية والسورية عن ذلك الاطار العام.

اي أن اعطاء الاكراد دولة خاصة بهم كان يعني تعقيداً اكبر لكل مشروع التجزئة الذي تكفلت به الدولتان المنتصرتان: بريطانيا وفرنسا. ووجد كلاهما انهما بغنىً عن ذلك.

في السنوات الستين الماضية قاتلت قوى كردية قومية من أجل حقوق الاكراد القومية. وكان منطقها في معظم الحالات صاعقاً في عدالته، فان كانت المنطقة قبلت بنظام التجزئة القومي - القطري فلماذا يحرم الشعب الكردي من حقه في اقامة دولته. وكانت النخبة الكردية القومية العلمانية تعرف في معظم مراحل نضالها ان حدود «سايكس - بيكو» قائمة بقوة الخارج وان لاعلاقة للأنظمة المحلية بها، الا كعلاقة الحارس الأمين بالقرار الخارجي المفروض، ولذا وفي معظم الحالات اقتصرت المطالب الكردية على الحكم الذاتي اوعلى صيغة ما تقع في المسافة بين الدمج والانفصال. وجر هذا النزاع - بصيغته القومية - على الشعب الكردي المسلم مآس عديدة واسعة النطاق، ابتداء من اهدار حياة الآلاف الى السجن والتعذيب والفقر والحرمان من حق التعليم والمعاش الكريم.

في العقد الأخير تصاعدت الهجمة ضد الشعب الكردي المسلم الذي انفجرت قضيته كما لم تبرز في أي وقت مضى. وكان ذلك - بشكل خاص - مرافقاً لحالة النهوض الاسلامي التي غطت كل مناطق دولة التجزئة الحديثة في العالم الاسلامي.

ولأول مرة في التاريخ الحديث تبرز داخل قطاعات الشعب الكردي المسلم قوى اسلامية سياسية، تفكر وتسلك ضمن حدود السياق التاريخي والعقائدي للاسلام في المنطقة، وتحاول اعادة النظر في التجربة والمشروع السياسي وتوجهاته للاكراد في المنطقة.

وكان مؤتمر القوى الاسلامية الكردية الذي عقد في كولون بألمانيا الغربية في يناير (كانون الثاني) الماضي، مناسبة للحوار حول الأمر، بكل ما يستدعيه الحوار - للمرة الاولى - حول هذه المسألة الشائكة من اشتباك بين العاطفي والعقلاني، والتاريخي والمؤقت، والاقليمي والدولي، والاسلامي وغير الاسلامي.

وكان واضحاً ان اتجاهات الرأي بمجموعها تكاد تنفصل الى معسكرين: الأول يتحرك نحو اعادة تدوير برامج القوى العلمانية الكردستانية، الذي هو ايضاً الوجه الاخر للعلمانية العربية - الفارسية - التركية، ضمن اطار اسلامي هش، يسعى الى توكيد الهوية القومية الكردية في مراحل تصل في النهاية الى اقامة الدولة القومية الكردية.

أما قطاع الرأي الآخر فقد اتجه نحو الوقوف على ارضية الاسلام، رافضاً مشروع الدولة القومية وطارحاً مسألة الالتحام بالقوى الاسلامية في المنطقة.

ولكن، وان كانت التجربة التاريخية للرؤية العلمانية تؤكد هشاشة الأسس الايديولوجية والتاريخية السياسية لمشروع الدولة القومية في بلادنا، اضافة لما جرته تلك التجربة من مآس على المسلمين الاكراد في مشروع أعجز من أن يعيد رسم حدود التجزئة التي فرضتها القوى الغربية، فان الاسلاميين الاكراد يجدون انفسهم أيضاً أمام مأزق عجز رؤيتهم عن طرح آمال مرحلية قابلة للتحقق على جموع شعبهم المثقل بالقهر والأضطهاد والمطاردة. ولا يختلف مأزق الاسلاميين الأكراد كثيراً عن مأزق اخوانهم الاسلاميين على الساحة الفلسطينية.

فأين المخرج من هذا المأزق ؟!.

[٣]

تبدو مشكلة الاسلاميين عموماً في ساحة العالم الاسلامي السياسية في رؤيتهم لمسألة الكيان - الدولة، انهم يفكرون خارج التاريخ. فالاسلاميون الذين يقبلون بدولة التجزئة ويبنون مشروعهم على أساسه يتجاهلون عجز هذه الدولة عن الاستمرار والاستقرار حتى لو حكمت اسلامياً. ذلك ان استمرارها مرتبط بتبعيتها، وليس بقدراتها الأقتصادية والروحية والعسكرية على حماية استقلالها. وأي نظام اسلامي يقوم داخل دولة التجزئة سيصطدم بهذا الواقع ويصبح عليه ان يختار بين التنازل عن الاستقلال كشرط اساس لاسلامية النظام والجماعة، او التنازل عن الاستقرار وتهديد الشروط الضرورية لاقامة نظام عادل. أما الاسلاميون الذين لايقبلون بدولة بالتجزئة، ويدركون قصورها ومخالفتها لسياق قيام الأمة الاسلامية وطموحاتها، فانهم يتجاهلون ما افرزه واقع التجزئة خلال القرن الأخير من ابراز جماعات وطنية صغيرة داخل جسم الأمة الكبير، لها همومها وطموحاتها واشكالياتها الخاصة بها رغم انتمائها العميق للاسلام والأمة.

الذين يتصورون ان تركيب الاسلام على واقع التجزئة سيحل المعضلات جميعها يفكرون خارج تاريخ الذات، والذين يتصورون ان على الأمة الانتظار حتى تقوم دولة الخلافة الواحدة يفكرون خارج الزمان - زمانهم -. أحدهم يستعير نموذج الآخر، الغريب والمعادي والثاني يغرق في ماضي الذات.

وهكذا يصعب تصور حل المسألة الكردية على أرضية مشروع التجزئة - بمزيد من التجزئة - كما يصعب تصور تركها جانباً، انتظاراً لاعادة تدوير الماضي.

←

في هذا القسم تعيد «الاسلام وفلسطين» نشر بعض المقالات والدراسات التي سبق نشرها في وسائل الاعلام العربية والعالمية المختلفة والتي تهتم بشؤون الاسلام والقضية الفلسطينية. ومن البديهي أن تعكس هذه المقالات آراء كتابها فقط بدون أي مسؤولية لـ «الاسلام وفلسطين» عن محتواها أو اتجاهاتها أو اخطائها السياسية أو التاريخية.

في هذا العدد من قسم انعكاسات اخترنا مقالين يعالجان تطورات الوضع في الاتحاد السوفياتي وعلاقته بالقضية الفلسطينية. الأول منهما يوضح جانباً من تصور وافكار اليمين الروسي الجديد ممثلاً بأهم اتجاهاته منظمة «باميات» أو الذاكرة والثاني يعكس وجهة نظر معلق سياسي عربي هام هو حسنين هيكل حول مسألة هجرة اليهود السوفيات الى فلسطين، ولا يخفى عن القارىء ان مقال هيكل يحمل تعاطفاً مع الادارة السوفياتية.

حديث مع زعيم «باميات» المنظمة القومية الروسية المتهمة بالعداء للسامية.

اعتبر زعيم اشهر منظمة قومية روسية ان «الصهيونية هي الان قوة عدوانية داخل بلادنا وقد اخترقت اجهزة الحزب والدولة ولها مصلحة في اشعال نيران الحرب الاهلية».

ومنذ مدة تدور في موسكو اشاعات عن «مذابح» ستنظم قريبا ضد اليهود. وكتبت الصحافة السوفياتية والعالمية كثيرا عن هذه الاشاعات. وتتهم اوساط منظمة «باميات» (الذاكرة) التي يتزعمها دميتري فاسيليف بأنها تؤجج روحية العداء للسامية. وكانت السلطات الامنية السوفياتية نفت رسميا ان اي مذابح ستحدث. واعتبر يولي فورونتسوف النائب الاول لوزير الخارجية السوفياتية ان الاشاعات قد تكون وراءها «عناصر قريبة لاسرائيل».

ووصف فاسيليف في حديث اجرته معه «الحياة» في موسكو الوضع في الاتحاد السوفياتي بأنه «على اعتاب حرب اهلية». وقال: «ما ان بدأنا نفضح الصهيونية علانية حتى اخذت تثار الحزازات القومية بغية صرف الانظار عن المشاكل الحقيقية. والحرب الاهلية ليست في مصلحة احد باستثناء قوى معينة. فما من انسان عاقل يريد ان يقتل على يد أخيه. والاديان العالمية الاسلام والمسيحية، يجمع بينهما قاسم مشترك هو الايمان بالله ونبذ العدوان، الا اليهودية التي تقوم على مبدأ التفوق العنصري ونظرية الشعب المختار».

ونفى فاسيليف ان تكون حركته القومية تبالغ في الحديث عن قوة الصهيونية وتغلغلها. وقال في هذا الصدد «قد تمر الى جانب رماد ولا تلاحظ الجمرات المتقدة تحته فتقيم مستودع بنزين قربه. ولكن ما ان تهب نسمات حتى يتناثر الرماد وتتصاعد ألسنة النار وينفجر الوقود. ويعرف التاريخ شواهد عديدة اندلعت من جمرات لا تلحظها عين. ونار الصهيونية لم تنطفىء بعد وان مهمتنا اليوم ان نتصدى لها ونحول دون المجزرة الدموية البشعة التي يداهمنا خطرها، مهتدين بالتجربة التاريخية للامبراطورية الروسية».

وكان اسم فاسيليف برز منذ نحو اربعة اعوام عندما قاد اول تظاهرة في عهد بيريسترويكا امام المجلس البلدي لموسكو ورفض ان تتفرق قبل ان تعرض مطالبها على مسؤول كبير. وبالفعل وصل الى المكان بوريس يلتسين الذي كان وقتها امينا اولا للجنة موسكو الحزبية واستقبل في المجلس البلدي وفدا من المتظاهرين ترأسه فاسيليف واستمرت المقابلة زهاء الساعتين.

القديس جورج

ويعده انصاره متنبأً ووريثاً لتقليد الزعيم الفلاحي المتمرد يميليان بوغاتشوف الذي اعدمته في القرن الثامن عشر الامبراطورة كاثرين. لكن خصوم فاسيليف يصفونه بالتطرف والفاشية والعداء للسامية. ويعتقد كثيرون ان «باميات» اصبحت تنظيما قويا له مئات الالاف من المناصرين ويعد اعضاؤه بعشرات الآلاف. وهم يرتدون في اجتماعاتهم قمصانا سود رسم عليها ناقوس يرمز الى ان الوقت حان لاستيقاظ روسيا من سباتها. وتتخذ المنظمة شعاراً لها رسم للقديس غيورغي (جورج) وهو يطعن التنين. ويذكر ان الاشاعات عن المذابح ضد اليهود تحدد الخامس من ايار (مايو) المقبل موعدا لها. وفي هذا

←

على الاسلاميين في كردستان - كما في فلسطين - ألا يتحركوا من اجل فريد من التجزئة، ويساعدوا على انقاذ مشروع «سايكس - بيكو» من ازمته، وهو الذي غفل على أن كلا من فلسطين وكردستان ستكونا عاملي تفجير مستمر داخل المشروع، ولكن عليهم في الوقت نفسه ادراك هموم جماعاتهم الوطنية والسعي لمقابلتها بعمل سياسي مبدع.

وان كان بالامكان طرح بعض الاشارات في هذا النطاق فان أولى اهداف الاسلاميين الأكراد لابد ان تتجه نحو العمل لتبلور قيادة اسلامية تمثيلية لكردستان - ايران، تحاول في النهاية العمل مع الجمهورية الاسلامية في ايران من اجل حل المسألة الكردية داخل ايران على أسس يرتضيها الاسلام وتنسجم مع متغيرات التاريخ بعيداً عن نطاق المشروع الغربي التجزيئي التقسيمي. على ان تلتحم القوى الاسلامية الكردية بقوى الحركة الاسلامية الناهضة في المناطق الأخرى من أجل اكمال حلقات النهوض والقيام الاسلامي في العالم الاسلامي.

اليوم من كل عام يحتفل المسيحيون الروس الارثوذكس بعيد القديس جورج.

وسألت «الحياة» فاسيليف عن مغزى اختيار منظمته لهذا القديس شعاراً فأجاب:«ان اوروبا التي خبرت الفكر اليهودي الماسوني عبر الثورة الفرنسية رحلت هذا الفكر الى روسيا بعد ان البسته رداء ماركسياً. واوروبا التي تمتهن اليوم كرامتنا القومية هي سبب مصائبنا، على رغم ان روسيا كانت الحصن المنيع الذي وقاها من زحف الجحافل الاسيوية(...) وما حصل العام ١٩١٧ كان انقلابا منافيا للقانون وكان للصهاينة دورهم فيه. واثر ذلك احيطت بلادنا بأسلاك شائكة وقطعت جذور الامة وابيد عقلها وضميرها وحورب الدين الذي يعتنقه شعبها. والقديس جورج الذي يطعن التنين يرمز الى انتفاض شعبنا ضد العدو».

احياء النظام الملكي

وتعتبر «باميات» ان «مستقبل العالم في ماضيه وليس في حاضره». ويوضح فاسيليف ذلك بان «كل قديم منسي، ومن دون «ذاكرة» تاريخية يضمر الشعب ويموت. وتطور البشرية في سمو الاخلاق وليس في التطور العلمي التكنولوجي. ونحن نحاول اليوم ان نخترع الدراجة وننسى ان امتنا كانت لديها عربة محكمة التصميم مدتنا بالمنعة والقوة واسمها النظام الملكي».

ويؤكد فاسيليف ان احياء النظام الملكي لن يعني ابدا ارجاع عقارب الساعة الى الوراء:«كلا، انها حركة الى الامام. لقد اسقطنا من الحساب فكرة الملكية وبدأنا عملية تغيير سياسي العام ١٩١٧ اوصلتنا الى الطريق المسدود الذي نحن فيه اليوم انه طريق الكوسموبوليتية الرافضة للوطن واللغة والشعب وثقافته القومية. لقد خلق الله العالم متنوعافلماذا نريد ان نجعله على مثال واحد؟ ان العرب وضعوا اصول الجبر والكيمياء وبلغوا في الحضارة ذرى شامخة، لكنهم ما ان بدلوا نمط حياتهم وتخلوا عن جذورهم حتى دبت الفرقة فيما بينهم واقتتلوا وتشرذموا. وهذا ما حصل لروسيا العام ١٩١٧ عندما تنكرنا لاصولنا».

ويرى فاسيليف «ان بيريسترويكا وغلاسنوست خلقتا وضعا استطاع معه «ادعياء اليسار» ان يحتكروا الديمقراطية ويفرضوا رأياً «بيرستويا» واحداً. لقد سيطروا على وسائل الاعلام وهم يكمون الافواه المعارضة، ومثال منظمتنا خير شاهد على ذلك. ويصدر اليهود صحفا ومطبوعات بفضل الرساميل الصهيونية المتدفقة من الخارج بينما الشعب الروسي عاجز عن التبشير بآرائه لان الاموال حكر على الحزب والسلطة».

الحفاظ على الامبراطورية

وتتشبث «باميات» بدعائم الامبراطورية التي ورثتها السلطة السوفياتية عن القيصرية. وتدعو المنظمة الى عمل كل شيء من أجل الحفاظ على الامبراطورية وترسيخها. ويوضح فاسيليف رأيه في هذا الصدد قائلا:«في ظل الامبراطورية كانت البلطيق منطقة فلاحية تحيا وفق قوانين تطورها الداخلي من دون اي تطاول من روسيا التي كانت آنذاك حرة ومتخمة. وفي عهد السيطرة الكوسموبوليتية وظفت هناك اموال كثيرة بحجة النهوض بالريف المتخلف وكان ذلك على حساب روسيا فانتقل فلاحون روس يعانون من شظف العيش الى هناك ومارسوا اشق الاعمال في مقابل ادنى أجر. وكنا نساعدهم من دون طمع في غزوهم. ولو اعيدت الارض الروسية الى مالكيها الاصليين لانتفت مشكلة الانفصال كليا (...) وفي الوقت الذي تثار بؤر التوتر في المناطق التي يسكنها الروس في البلطيق تعطى الاراضي الروسية لآسيويين (يقصد نقل الاتراك الميسخيتيين الى روسيا بعد الاشتباكات القومية في اوزبكستان). انه استمرار للابادة الجماعية ضد الامة الروسية منذ العام ١٩١٧. لكن روسيا ستبقى دولة عظمى ما دام فيها مواطن واحد يفكر بروح قومية، وأمثال هؤلاء كثر».

وتعتقد «باميات» انه حتى الاقتصاد السوفياتي المنهار يمكن معالجته بالاستعانة الى اساليب كانت ناجحة في السابق. يقول فاسيليف:«برنامجنا الاساسي هو ايقاظ الوعي القومي. وكل افكارنا الاقتصادية مرتبطة بماضي روسيا التي كان اقتصادها قومي الشكل واممي المضمون. لماذا نخترع البارود؟ لنغد الى بيوتر ستوليبين (رئيس الوزراء الروسي مطلع هذا القرن، وكان طرح العام ١٩٠٧ برنامجه المشهور في شأن انهاض الريف الروسي لكن اسمه ارتبط فيما بعد بـ «المئة السوء» ومحاربة الحركات الثورية والعداء للسامية، ومن الطريف ان فاسيليف مثل دوره في فيلم سينمائي). ان المؤسسات الغربية التي يريدون الآن ان نتعاون معها ذات تنظيم عال بينما الفوضى مستشرية عندنا. وعن هذا الطريق سنصبح بلدا مستعمرا ونجهز على بقايا امبراطوريتنا. أبالكين وشميلولف وبوبوف (اقتصاديون معروفون بأفكارهم الليبرالية واصبح الاول نائبا لرئيس الوزراء) يلعبون لعبة غربية آلت بعد اربعة اعوام الى اختفاء السلع والمواد الغذائية».

ويطرح فاسيليف «حلا» بسيطا للخروج من المأزق الاقتصادي:«نطلق الحرية للقطاع الخاص في الصناعات الخفيفة والخدمات ونجعل الفلاح سيدا في ارضه وليس اجيرا كما هو اليوم. وننبذ الشعارات التي يطلقها الحزبيون. فالتحزب في الاقتصاد معناه الفوضى والدفاع عن مصالح الاقلية الحزبية (...) واذا كان ثمة حاجة الى تغيير اصلاحي فليكن في الايديولوجيا الرسمية التي تطرح شعارات سرعان ما تستبدلها بأخرى. اما من كان يعمل في نزاهة ولا يجد قوت يومه فليس في حاجة الى ان يغير ما في نفسه».

الحياة ١٩٩٠/٣/٥

هوامش على قضية هجرة اليهود السوفيت

بعض الحقائق بعض الوقائع بعض المقترحات!

بقلم: محمد حسنين هيكل

لعل قضية هجرة اليهود السوفيت الى اسرائيل تقتضي بعض الاضافات الضرورية على هوامشها حتى يسهل تحديد اطارها، ومن ثم

يمكن عرضها على العالم باسلوب يفهمه هذا العالم، في عصر نقول فيه نحن، ويقول غيرنا انه عصر «الحضارة المعرفية» المستندة الى ثورة في وسائل الاتصالات.

ونحن مهتمون بهذه القضية هذه الايام - وهي بالفعل جديرة بالاهتمام.

ونحن نطرحها في كل حديث أو حوار مع انفسنا، وكل بحث أو مناقشة مع الاخرين - وهذا واجب لا شك فيه.

لكن الاهتمام بقضية والقيام بواجبها له مقدمات ضرورية وله شروط، والا وجد المطالبون بالحق انهم اضاعوه قبل ان يبدأوا في اثباته. وسلموا فيه قبل اول كلمة في الدفاع عنه!.

والمقدمات والشروط الضرورية لاي قضية - اربعة:

- اولها أن يكون موضوع القضية واضحا جليا في فكر اصحابها وتقديرهم.
- وثانيها ان تكون طلبات اصحابها في حق العدل الذي يسعون اليه محددة ومعقولة.
- وثالثها ان يكون الطرف الاخر المسؤول عنها امامهم ظاهرا ومميزا بذاته وصفاته.
- والرابع أن تكون لديهم بعد هذا كله تصورات وبدائل يطرحونها على الاطراف.

■ ■ ■

ونبدأ أولا بموضوع القضية نفحصه حتى وان بدا الفحص نوعا من البدهيات الاولية يعاد تقريرها.

والحقيقة انه في بعض الاحيان، في بعض القضايا، فان استعادة البدهيات تكون ضرورية ليس فقط لتنشيط الذاكرة، ولكن - علاوة على ذلك - للتثبت من أن القواعد الاساسية للموضوع في مكانها الصحيح.

موضوع القضية ان تعداد يهود العالم - في هذه اللحظة - حوالي اربعة عشر مليونا من البشر، يظنون جميعا ان لديهم وعدا الهيا بأرض تكون في يوم من الايام وطنا لهم يجمعهم بعد شتات - لكن هناك خلافا بينهم على توقيت حلول هذا الوعد وتنفيذه:

- فهناك بينهم من يرونه وعدا حالا جاء استحقاقه الان - وفي اسرائيل.
- كما ان هناك بينهم من يرونه وعدا مؤجلا. اي انه وعد بالفكرة وليس بالفعل. ثم انه مؤجل الى زمن آخر لم تظهر بعد علاماته!

وبصفة عامة فان المنادين بالوعد حالا في اسرائيل - هم بين اليهود اقلية مؤمنة بالصهيونية، وهم بالفعل الان في اسرائيل.

وأما الراؤون بالوعد مؤجلا - رمزا أو فكرة - فهم بين اليهود اغلبية، وقد فضلوا الحياة في شتات يعرفونه و يعرفون مكانهم فيه - على الرحيل الى فردوس صهيوني يبدو امامهم مغامرة مجهولة وخطرة بسبب قيام اسرائيل في محيط ليس مستعد حتى هذه الساعة لقبول واقعها، وليس مستعدا حتى اخر الساعة لقبول توسعها لكي تستطيع استيعاب كل اليهود!.

■ ■ ■

وهكذا فان توزيع اليهود في العالم بالضبط (وطبقا لارقام جهاز الاحصاء المركزي في اسرائيل التي نشرت رسميا في اوائل سنة ١٩٨٨، وهذه آخر سنة نشرت فيها احصاءات كاملة) - كما يلي:

- عدد اليهود في اسرائيل هو ٣٫٥٦١٫٠٠٠ - منهم ٤٦٠٫٠٠٠ رحلوا عنها بعد ان هاجروا اليها، وكلهم قصدوا الى الولايات المتحدة، ومعظمهم تركزوا في ولاية نيو يورك بالذات - واعتبروها هناك ارض الميعاد الحقيقية تسيل لبنا وعسلا، في حين ان ارض اسرائيل لا يسيل فيها الا اللهب والحجارة.

وعلى هذا الاساس فان عدد اليهود المتمسكين بالوعد الحال والباقين في اسرائيل - هو ٣ ملايين ومائة الف فقط!.

- واما يهود الشتات الذين لم يذهبوا الى الفردوس الصهيوني حتى الان - فهم موزعون في العالم على النحو التالي:

٥٫٩٠٠٫٠٠٠ في الولايات المتحدة الاميركية (قرابة نصفهم في نيو يورك).

٢٫٣٠٠٫٠٠٠ في الاتحاد السوفيتي (وبعض بلدان اوروبا الشرقية).

١٫٠٠٠٫٠٠٠ في افريقيا (معظمهم في جنوب افريقيا).

٨٠٠٫٠٠٠ في اميركا اللاتينية (واميركا الوسطى).

٥٠٠٫٠٠٠ في اوروبا الغربية (اكثرهم موزع بين بريطانيا وفرنسا).

وبهذا يصبح المجموع في حدود ١٤ مليونا. اقل من ثلثهم في اسرائيل، واكثر من الثلثين خارجها!.

■ ■ ■

فاذا انتقلنا خطوة في التعرف على القضية بعد ذلك - ظهر لنا ان اقل من ثلث اليهود - اي هؤلاء الذين يعيشون في اسرائيل - يرون ان نموهم وازدهارهم وامنهم لا يتحقق كله - الا بزيادة عددهم بحيث يمكن ان تكون منهم دولة حقيقية لها مستقبل (في زمن تقول فيه تقارير الامم المتحدة «ان الدول القابلة لمجاراة الازمنة المتغيرة في القرن الواحد والعشرين سوف تكون تلك الدول - او اتحادات الدول التي لايقل تعداد سكانها عن مائة مليون»). الى جانب ذلك فان زيادة عدد اليهود في اسرائيل تبعد عنهم شبح قنبلة زمنية تهدد غدهم، وهي تتمثل في حقيقة ان الفلسطينيين العرب الذين يعيشون تحت السيطرة الاسرائيلية يصل عددهم الى مليونين وربع مليون فلسطيني (٧٥٠ الفا في شمال اسرائيل من سنة ١٩٤٨ - و٨٦٥ الفا في الضفة الغربية - و٦٣٥ الفا في قطاع غزة). وهذا يجعل الفلسطينيين بنسبة ٤٢٪ من السكان الذين يعيشون تحت السيطرة الحالية للدولة الاسرائيلية. ولان نسبة المواليد عند العرب اكثر منها عند اليهود، فان ادق الحسابات تشير الى ان الفلسطينيين العرب سوف يصلون الى نسبة ٥٠٪ مع نهاية التسعينات وفي اوائل الحقبة الاولى من القرن المقبل. وهذه هي «القنبلة السكانية» كما يسمونها لانها - من وجهة نظرهم - سوف تغير الطبيعة اليهودية للدولة الصهيونية بكل ما يترتب على ذلك من اثار مادية ومعنوية وامنية!.

وهذا كله لا يدخل في حسابه حوالي ٢ مليون فلسطيني منتشرين في

الخارج سواء في ارجاء العالم العربي اوبعيد عنها.

وترتيبا على هذا فان حلم هجرة يهودية واسعة تنضم الى اليهود في اسرائيل اصبح هو الضمان الحقيقي للحياة وللمستقبل.

ولكن الطرق امام هذا الحلم في الحياة وفي المستقبل ليست مفتوحة، ذلك ان يهود الولايات المتحدة لن يهاجروا الى اسرائيل، وكذلك يهود اوروبا الغربية، وايضا اغلبية يهود جنوب افريقيا واميركا اللاتينية والوسطى. فهؤلاء جميعا استقروا حيث هم، وهناك صنع كل منهم فردوسه اليهودي، كما ان بعضهم يذوب ـ و يريد ان يذوب ـ في المحيط الذي يعيش فيه «وان بقي لديهم قدر كبير من التعاطف ـ ولو بوخز الضمير ـ مع ابناء دينهم الذين زحفوا الى الفردوس الصهيوني واقتحموا ابوابه ـ وكان اكثر وخز الضمير بين يهود اميركا لانهم الجزء الاكبر من يهود العالم والجزء الاغنى ـ خصوصا وقد وجدوا في اميركا معاقل للنفوذ ودواعي للتوافق بينهم وبين السياسة الاميركية».

والنتيجة بعد هذا كله ـ انه يتبقى من يهود العالم ٣ر٢ مليون يتركز فيهم وحدهم تقريبا اي امل لاسرائيل في زيادة الهجرة اليها ـ وهم يهود الاتحاد السوفيتي.

جذورهم ليست عميقة في ارضه لاسباب تاريخية. وحياتهم فيه ليست رخاء لاسباب واقعية.

وهكذا بدأت اسرائيل وكل المتعاطفين معها ـ يهودا اوغير يهود ـ يعلقون املهم واهتمامهم على يهود الاتحاد السوفيتي باعتبارهم الاحتياطي الجاهز والمستعد، أو يمكن ان يكون جاهزا ومستعدا، لمغامرة الفردوس الصهيوني!.

■ ■ ■

ثم وقفت دون ذلك عقبات:

١ ـ ان الاتحاد السوفيتي يضع قيودا على الهجرة منه ضمن منطق للدولة السوفيتية رتبت عليه قوانينها حقبا متوالية.

٢ ـ ان اليهود الراغبين في الهجرة من الاتحاد السوفياتي يريدونها الى الولايات المتحدة، فهناك يسيل اللبن والعسل ـ في ظنهم.

٣ ـ انهم لا يريدون الخروج من حصار التاريخ في الاتحاد السوفيتي ليجدوا انفسهم في حصار الجغرافيا في اسرائيل.

٤ ـ ثم ان ما يصلهم من الاخبار عن الحياة في اسرائيل ليس مشجعا، فهناك تنتظرهم مخاطر لايريدونها، ومستويات للمعيشة ليست افضل كثيرا مما هم فيه فعلا.

ومع ذلك فان الذين علقوا املهم واهتمامهم على يهود الاتحاد السوفيت راحوا يضغطون بكل الوسائل ليفتحوا اسواره للهجرة او يكسروا ثغرات في هذه الاسوار.

وطوال الحقب الممتدة من منتصف الخمسينات الى نهاية الثمانينات ـ لم يزد معدل هجرة اليهود من الاتحاد السوفيتي عن اكثر من متوسط سنوي قدره اربعة آلاف مهاجر.

■ ■ ■

خطوة اخرى في التعرف على الموضوع، وهي تجيء بعد الزلزال السوفيتي في النصف الثاني من الثمانينات، وفي هذه الفترة اتجه الاتحاد السوفيتي كسياسة عامة وبمنطق البريسترويكا والغلاسنوست الذي طرحه غورباتشوف الى رفع القيود على الهجرة وعلى غيرها من عوائق الحرية، وكأن العالم كله ـ بما فيه العرب انفسهم ـ يشجع و يعشق.

وبدأت معدلات الهجرة اليهودية تزيد.

وفي السنة الماضية ١٩٨٩ ـ والابواب كلها مفتوحة ـ هاجر من الاتحاد السوفيتي سبعون الف يهودي ـ منهم تسعة الاف فقط هاجروا الى اسرائيل، واما الباقون فقد قصد بعضهم الى الولايات المتحدة، واختار بعضهم اوروبا، وعندما تنبهت اسرائيل الى هذا التسرب الذي لا يترك لها غير اقل القليل من اعداد المهاجرين، سارعت الى الحركة وحاولت ان تسد المنافذ المفتوحة حتى لا تترك للمهاجرين من الاتحاد السوفيتي الا منفذا واحدا يؤدي بهم الى اسرائيل!

كان الاتحاد السوفيتي حتى الشهور الاخيرة من العام الماضي يعطي لليهود الراغبين في الهجرة منه تصريحات سفر جماعية تأخذهم الى مراكز تجمع في النمسا وفي المجر وتشيكوسلوفاكيا ـ وهناك كان عليهم ان يختاروا اتجاه هجرتهم النهائي.

وكانت الغالبية العظمى منهم لا تزال تحلم باميركا ـ اوبعدها باي بلد في اوروبا الغربية ـ وكان ذلك مأزقا لاسرائيل. فقد ظلت تعمل طويلا على فتح ابواب الهجرة. وعندما تفتحت هذه الابواب فان تدفق المهاجرين لم يتجه اليها.

وكان اول ما لجأت له اسرائيل هو الدعاية الصيهونية المكثفة في مراكز تجمع المهاجرين لكن هؤلاء كانوا قد شبعوا دعاية من تجربتهم السابقة في الاتحاد السوفيتي. وقد صموا اذانهم عما كانوا يسمعونه، وفتحوا عيونهم على ما كانوا يحلمون به دواما، وهو الفردوس الاميركي.

■ ■ ■

وعندما فشل الاقناع بالدعاية ـ رغم كل دعاوى الدين والوطنية! ـ لجأت اسرائيل الى اسلوب آخر وهو اسلوب القسر، فاذا الكونغرس الاميركي بمجلسيه يقر على وجه السرعة قانونا خاصا يضع قيوداً على هجرة اليهود الى الولايات المتحدة. وكان تصرفا عجيبا من البلد الذي اعطى نفسه الحق في شن حرب صليبية باسم حقوق الانسان، وفي مقدمتها حق الهجرة، ولليهود بالذات، ومن الاتحاد السوفيتي على وجه التخصيص!.

وكان الاعجب ان القانون الجديد نص على حصة محددة لليهود السوفيت تعلقت بها قيود مفزعة، اولها الا يسمح بالهجرة الى الولايات المتحدة الا لاب اوام لديهما ابناء في الولايات المتحدة. اي ان المسموح لهم بالسفر كانوا من كبار السن الذين لا تريدهم اسرائيل لا في مستعمرات الاستيطان ولا في كتائب الحرب.

وكان بعض ما نجم عن هذا الوضع المفزع ـ مشاهد اكثر اثارة للفزع ـ حتى من وجهة نظر حقوق الانسان فقد تكدست اعداد كبيرة من اليهود في مراكز تجمع متعددة في اوروبا الغربية رافضين باي ثمن ان يذهبوا الى اسرائيل، ومنتظرين ولو الى اخر العمر تصريحا بالذهاب الى اميركا.

وقام التلفزيون البريطاني على سبيل المثال بتصوير فيلم وثائقي ممتاز

عن مركز تجمع في ضاحية ايطالية على مشارف روما تحصن فيه ١٢ الف يهودي من المهاجرين السوفيت يرفضون السفر الى اسرائيل، وترفض الولايات المتحدة سفرهم اليها.

وكانت بعض صور الفيلم الوثائقي قطعا من العذاب الانساني حزينة وبائسة! وهو عذاب مازال مستمرا حتى هذه الدقيقة!.

■ ■ ■

وخطوة اخرى الى الحقيقة في موضوع القضية..

فقد رأت اسرائيل ان ما يجري تصاعد من درجة «المأساة» الى درجة «الفضيحة»، وراحت تفتش عن وسيلة يتم بها ترحيل اليهود السوفيت الراغبين في الهجرة من الاتحاد السوفيتي الى اسرائيل مباشرة دون مرور باي مراكز تجمع في اوروبا حتى يتحقق هدفها دون مآس او فضائح.

وفي زحام التطورات في الاتحاد السوفيتي بما فيها مقولات تحرير الادارة من اعتبارات السياسة استطاعت شركة الطيران الاسرائيلي «العال» ان تعقد اتفاقا مع الخطوط الجوية السوفيتية «ايروفلوت» على تسيير خط جوي مباشر من موسكو الى تل ابيب كأنه خط انابيب متصل لضخ البشر قهرا دون ان يراهم أحد من محطة قيام الى محطة وصول وبغير ان يظهر على السطح شيء. لا مآس ولا فضائح.

وعندما تسرب الخبر - تحركت قيادة الاتحاد السوفيتي او تحرجت، ثم صدر قرار من الحكومة السوفيتية بالغاء هذا الاتفاق بين شركة «العال» وشركة «ايروفلوت».

جرى توقيع الاتفاق بين الشركتين في الاسبوع الاول من شهر ديسمبر ١٩٨٩ وجرى الغاؤه في الاسبوع الثالث من شهر يناير ١٩٩٠ وكان الغاؤه صدمة وهرعت اسرائيل الى واشنطن تطلب عونها، واذا ستة وتسعون عضوا من اعضاء مجلس الشيوخ الاميركي - كل المجلس تقريبا - يوقعون على طلب موجه للرئيس جورج بوش بان يستعمل نفوذه لدى الرئيس ميخائيل غورباتشوف لكي يستعمل بدوره نفوذه حتى تعود شركة «ايرفلوت» الى اتفاقها الاصلي مع شركة «العال».

واتصل بوش بغورباتشوف فعلا.

ولم يكن في وسع غورباتشوف ان يفعل شيئا، وكان رده على طلب بوش - طبقا لما قاله غينادي غيراسيموف (المتحدث الرسمي باسم الزعيم السوفيتي) - هو ان «باب الهجرة ليهود الاتحاد السوفيتي مفتوح لم يغلق. ولكن ترتيب رحلات مباشرة من موسكو الى تل ابيب لم يعد ممكنا لاسباب سياسية، وحتى لاسباب انسانية، لانه ينطوي على اجبار لليهود السوفيت يتجاهل حقوقهم الانسانية في اختيار المهجر الذي يفضلون الذهاب اليه»!

وعندما غادرت موسكون في اخر زيارة قمت بها الى الاتحاد السوفيتي، وكان ذلك في شهر نوفمبر الاخير - ١٩٨٩ - كان عدد الذين تقدموا - يهودا وغير يهود - بطلبات هجرة منه يتراوح ما بين ١٢٠ الى ١٤٠ الفا، وكان عدد اليهود بينهم يقارب النصف - اي ما بين ٦٠ الى ٧٠ الف يهودي - معظمهم من جمهورية روسيا بالذات حيث توجد سوابق عداء لليهود مترسبة من ازمنة بعيدة، وحيث ظهرت اخيرا جماعات من القومين الروس - مثل جمعية «باميت» - اي الذاكرة - تلح من جديد على كراهية اليهود وتنسب اليهم كل شر احاق بوطنهم من ايام القياصرة وحتى ايام البلاشفة. وكانت هناك اقوال عن اخرين من اليهود يفكرون في الهجرة - لكن تلك كانت حتى ذلك الوقت - شهر نوفمبر - اقوالا قد تعبر عن نوايا، ولكن هذه النوايا لم تكن خرجت بعد الى حيز التنفيذ وكتابة الطلبات. بل لقد كانت هناك معلومات بان بعض الذين تقدموا بطلبات للهجرة سحبوا طلباتهم وظنهم ان الاحوال في الاتحاد السوفيتي سائرة الى التحسن، او لعلهم آثروا الانتظار لبعض الوقت حتى لا يجدوا انفسهم على غير ارادتهم داخل المصيدة التي تريد ان تأخذهم اخذ عزيز مقتدر الى حيث لا يريدون.

هذا اذن موضوع القضية حتى هذه الساعة!

ومقتضاه - ببساطة - اننا لا نستطيع ان نعالج الامر دون تدقيق وبغير تحديد سواء في الحقائق او المواقف او المسؤوليات.

بصراحة أكثر: لا نستطيع ان نتعمد في تكييف مواقفنا على ما تنقله الينا وسائل الاعلام الغربي وفي مقدمتها وكالات الانباء التي اصبحت الان اول ضابط ايقاع يتحكم في حركاتنا وامزجتنا!

وازعم انه لا توجد حكومة عربية واحدة لديها معلومات محققة موثقة عن هذا الموضوع تستطيع عليها ان تبني موقفا وترسم سياسة!.

■ ■ ■

وبغض النظر عما نعرفه من الموضوع اولا نعرفه - فما الذي يمكن ان نطلبه فيه منطقيا ومعقولا - ومحققا للعدل؟.

● هل يمكن ان نطلب من الاتحاد السوفياتي اعادة وضع القيود على الهجرة؟

- يكاد ذلك ان يكون مستحيلا، ففتح باب الهجرة للراغبين فيها يجيء ضمن سياسة عامة جديدة تهز الاتحاد السوفيتي من أقصاه الى ادناه هزا عنيفا كحركة زلزال.

● هل يمكن ان نطلب من الاتحاد السوفيتي منع هجرة يهود الى اسرائيل بالذات؟

- يكاد ذلك ايضا ان يكون مستحيلا ثانيا، والدليل ان العالم العربي نفسه لم يتمكن منه. والشاهد مرة اخرى هو ارقام جهاز الاحصاء المركزي في اسرائيل (المنشور سنة ١٩٨٨)، وفيه صفحة كاملة عن «الاصول» التي جاء منها اليهود المقيمون الآن في اسرائيل، ويظهر في هذه الصفحة عنوان فرعي يقول: «الجذور اليهودية لمواطني اسرائيل:»

ثم ترد تحته التفاصيل بالنص التالي:

«● مهاجرون من افريقيا:

٤٨٣ الف يهودي جاءوا من المغرب.

١٢٤ الف يهودي جاءوا من الجزائر وتونس.

٧٧ الف يهودي جاءوا من ليبيا.

٦٥ الف يهودي جاءوا من مصر والسودان.

٣١ الف يهودي جاءوا من بلاد افريقية مختلفة.

● مهاجرون من آسيا:

٢٦٧ الف يهودي جاءوا من العراق.

١٦٥ الف يهودي جاءوا من اليمن (معظمهم من اليمن الجنوبي).

١٢٦ الف يهودي جاءوا من ايران.

٩١ الف يهودي جاءوا من تركيا.

٩٨ الف يهودي جاءوا من الهند وباكستان وعدد آخر من بلدان آسيا.

والمجموع الكلي أكثر من مليون ونصف مليون.

أي نصف سكان اسرائيل تقريبا. وهم جميعا لم يذهبوا من حيث كانوا الى حيث هاجروا مباشرة، وانما خرجوا الى مراكز تجمع - معظمها في جنوب اوروبا الغربية - ثم اختاروا اسرائيل برضاهم أو غصبا، ثم وصلوا في خاتمة المطاف الى حيث أرادوا هم أو أراد لهم غيرهم سواء بالدعاية أو بالاصطياد!

(وأليس غريبا أنه من سكان اسرائيل ليس هناك أكثر من سبعمائة ألف فرد ولدوا فيها أو ولد فيها آباؤهم، والباقي كله مهاجرون؟)

وهذه كلها لمحات أخرى من الحقيقة.

ومقتضاها أننا لا نستطيع - ببساطة - أن نطلب من غيرنا ما لم نستطع أن نفعله بأنفسنا، لأنه في واقع الأمر شرط استحالة يتصل بما هو خارج عن ارادة الطالب والمطلوب منه معا!

■ ■ ■

تظل هناك مسألة أخيرة وهي: اذن ماذا؟ وما هو ذلك الذي يمكن لنا أن نفعله؟

ظني - وليس كل الظن اثم - أن هجرة اليهود السوفيت فرع من قضية وليست هي القضية. واذا جاز لي أن استعمل تعبيرا سبقني اليه زميل كريم وصديق حميم (الاستاذ أحمد بهاء الدين) - فان «جريمة العصر» هي قيام اسرائيل أصلا، ثم ما ترتب على ذلك من عواقب ومضاعفات ما زالت واقعة حتى اليوم، وبالتالي فان «جريمة العصر» هي «جرائم العصر» - أو لعله «عصر الجرائم»!

وهكذا فان هجرة اليهود السوفيت الى اسرائيل تستحق أن توضع في اطارها. ثم أن علاجها لابد أن يأخذ في اعتباره كل الحقائق بحيث نعرض على الناس بمنطق ونسمع منهم بمنطق. وفي جو يوفر الاحترام للقائل وللسامع معا.

ثم أضيف بعض الملاحظات والمقترحات:

• لايصح أن تكون شواغلنا الحيوية هبات زوابع تثور مرة واحدة ثم تسكن مرة واحدة، وتفرض نفسها على الاهتمام يوما ثم تذهب الى النسيان في يوم بعده، لأن زوبعة أخرى طرأت وقامت اللاحقة بطرد السابقة واستولت بدلا منها على أعصابنا!.

• لا يحق لنا أن نلوم غير ملوم، ذلك لأن تعميم اللوم على اطلاقه دليل نقص في شجاعة المواجهة يؤدي بمن لا يستحق اللوم، وبمن يستحقه أيضا، الى الاستهانة باللوم وبأصحابه - شكلا وموضوعا!

والحاصل أننا لا نستطيع أن نسوي في مواقفنا بين طرف يراعي مشاعرنا ومصالحنا - ولو بالتحرج - وبين طرف آخر يدوس على هذه المشاعر والمصالح دون حرج!

(وربما نتذكر أن الحرب الباردة انتهت - ولكن التناقضات الدولية مستمرة بطبائع الاحوال، وهنالك نمط مختلف من الصراعات بل والمعسكرات يتشكل الآن، ومن المهم أن يعرف الكل في هذا العالم أن العرب يملكون وزنا مؤثرا - وليس هناك وزن مؤثر لطرف لا يستطيع أن يتخذ لنفسه رأيا مستقلا يعلنه للكافة بشيء من الاستقامة والحزم»)!

• اننا - من ناحية الخيارات والبدائل قد نستطيع أن نطلب وضع الهجرة من الاتحاد السوفيتي تحت اشراف المفوضية العامة لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة - أو تحت أي اشراف دولي آخر - ويكون طلبنا لذلك ضمن حملة جادة لحقوق الانسان وأبسطها ألا يرغم قسرا على الهجرة الى مكان لا يريده.

والراجح انه بمقاييس ما جرى فعلا سنة ١٩٨٩ - فان أقل من عشرة بالمائة من الراغبين في مغادرة الاتحاد السوفيتي من اليهود سوف يختارون اسرائيل مهجرا وليس بالضرورة مستقرا!

• اننا على وجه اليقين لا نستطيع أن نقبل تصريحات عامة تعلن ادانتها لتوطين اليهود السوفيت في الضفة الغربية وغزة - ومثل هذه التصريحات العامة صدرت فعلا في موسكو وواشنطن - ذلك أن هذه التصريحات العامة لا تعني في واقع الأمر شيئا - الا اذا استطعنا ايجاد نوع من أنواع الرقابة الدولية في الضفة الغربية وغزة - تقوم في هذه الأرض المحتلة بمهمة متابعة هذه التصريحات العامة. ولعل هذا النوع من الرقابة الدولية أن يخفف من عناء الذين رمتهم المقادير بالسيطرة الاسرائيلية من العرب ومن اليهود أيضا - فقد خرجت من الضفة الغربية صور عن مظاهرات قامت بها عائلات من اليهود السوفيت الذين وصلوا فعلا الى اسرائيل واعطوا بيتا وأراضي ثم اكتشفوا فجأة أنهم في وسط «الانتفاضة»، واذا هم بالتظاهر يعلنون سخطهم على التغرير بهم من جهة ، وعلى وضعهم في خط النار من جهة أخرى!

وفي البداية وفي النهاية تظل القضية الرئيسية هي قضية الدولة الفلسطينية المستقلة. وبغير قيامها فان كل يوم مشكلة، وكل ساعة أزمة، وكل غد مفاجأة... وزوبعة، وربما عاصفة من نار!

القبس الدولي ١٩٩٠/٢/٢٧

توقعات بزيادة التعاون التجاري بين اسرائيل ودول الكتلة الشرقية

مخاطر هجرة اليهود السوفيات اقتصاديا تتركز على المياه والمدخرات والعمالة

يعتقد اقتصاديون فلسطينيون ان الاثار الاقتصادية المباشرة للهجرة اليهودية المكثفة سواء تم استيعابها داخل اسرائيل او في المستوطنات الاسرائيلية المقامة في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين لايمكن لمس اثارها قبل مرور فترة من الزمن. الا انهم حذروا من مخاطر ازدياد عدد السكان بشكل مفاجىء في ضوء السياسة الاسرائيلية في الاراضي المحتلة. ويؤكد هؤلاء ان الفلسطينيين سيدفعون ثمن حل المشاكل الاقتصادية التي ستترتب على هذه الهجرة سواء عن طريق انخفاض حصتهم في المصادر الطبيعية خصوصا المياه التي تتحكم بها اسرائيل تماما، اوعن طريق جني الفوائد المباشرة من الاراضي المحتلة مثل الضرائب ويتوقعون ان تشهد العمالة الفلسطينية في اسرائيل انفراجا موقتا خصوصا في مجال البناء سرعان ما سيتحول الى بطالة مضاعفة بعد اقل من خمس سنوات.

وتعتبر المياه من المصادر الطبيعية النادرة في فلسطين استخدمتها اسرائيل كاحدى الحجج لرفض الاعتراف بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين من الشتات ويتوقع ان يزداد الضغط على تلك المصادر نتيجة انخفاض منسوب المياه الجوفية وقدوم عشرات الالوف من اليهود خلال بضع سنوات.

ويرى الاقتصادي الفلسطيني سمير حليلة ان ازمة المياه التي عانت منها اسرائيل في الماضي ووجدت لها حلولا موقتة سواء باحتلال الضفة الغربية اوجنوب لبنان ستتفاقم خلال وقت قصير جدا، الامر الذي سينعكس على مستقبل الاراضي المحتلة الفلسطينية واللبنانية وشهدت اسرائيل ازمة حادة في المياه عام ١٩٦٥ ووجدت حلا لهذه المشكلة باحتلال الضفة الغربية التي كانت تتمتع باحتياطي استراتيجي من المياه خصوصا في الحوض الشرقي من منطقة غور الاردن ثم انفجرت الازمة عام ١٩٧٨ عندما تخطت اسرائيل الخط الاحمر لاستهلاكها من المياه الجوفية ووجدت حلها بدءا من عام ١٩٨٢ عن طريق استغلال مياه نهر الليطاني.

ويقول حليلة ان ازدياد نسبة الاستهلاك المدني من المياه بسبب وصول العدد الهائل من المهاجرين اليهود سيجعل اسرائيل تتمسك اكثر بمصادر نهر الليطاني وتوسيعها وكذلك بالمصادر الفلسطينية على حساب الاحتياطي الاستراتيجي لمياه الضفة الغربية. فقد تم استهلاك ٤٠ مليون متر مكعب حتى الان من احتياطي منطقة الغور وذلك لسد حاجة اربعة الاف مستوطن في تلك المنطقة.

ويرى في ما يتعلق بقطاع غزة ان ذهاب ولو مستوطن واحد اليها يهدد مستقبل غزة الاستراتيجي كما ان اي توسع استيطاني يعني ازمة حقيقية. ويرجع ذلك الى ان معدل استهلاك قطاع غزة من المياه الجوفية اكثر بكثير من معدل الاستهلاك في الضفة الغربية. اضافة الى نسبة الملوحة العالية في مياهها ويتوقع المشرفون على التخطيط ان يتحول قطاع غزة خلال ٢٠ سنة المقبلة الى صحراء مع الانخفاض المستمر في منسوب المياه في منطقة قطاع غزة خصوصا ان ٣٧ في المئة من دخلها القومي يأتي من زراعة الحمضيات.

وعلى صعيد اخر يتوقع اقتصاديون ان يتعرض الفلسطينيون في الاراضي المحتلة الى حملة شرسة، لسحب الاموال منهم لتمويل مشاريع توطين المهاجرين الجدد. واعتمدت اسرائيل حتى الان، كاحد المصادر التمويلية. الفوائد والضرائب التي تجنيها من الضفة الغربية وقطاع غزة وعوائد الجسور (التي تربط الضفة الغربية بالاردن) والتي اعتبر الباحث الاسرائيلي ميرون بينيفنستي انها بلغت في الفترة بين ١٩٦٧ و١٩٨٧ بليون دولار، يضاف الى ذلك مقتطعات العمال العرب في اسرائيل (تقتطع من دون مقابل)والتي تقدر حتى الان بـ ٧٠٠ مليون دولار، كما ان تقليصات كبيرة يتوقع ان تطرأ على الموازنة العامة والموازنة التطويرية للادارة المدنية (العسكرية) في الاراضي المحتلة، وتحويلها الى مشاريع لاستيعاب المهاجرين الجدد.

ويعتقد حليلة ان العمالة الفلسطينية في اسرائيل لن تشهد منافسة مباشرة على رغم الدعوات العديدة من مسؤولين اسرائيليين، منهم اعضاء كنيست من اليمين الى وقف استخدام العمال العرب في اسرائيل وتخصيص اماكنهم للمهاجرين الجدد. ويضيف ان منافسة غير مباشرة قد تنجم في المقابل عندما تدفع الهجرة المكثفة والعمالة اليهودية السوفياتية بالطبقة الفقيرة في اسرائيل الى منافسة العمالة العربية خصوصا بالنسبة الى الفلسطينيين داخل الخط الاخضر.

وكانت صحيفة «حداشوت» الاسرائيلية قد ذكرت في منتصف الشهر الماضي ان استطلاعا اجرته دائرة العمل والرفاه في «الهستدروت» كشف ان ٥٠ في المئة من المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفياتي تلقوا في اسرائيل عملا ادنى من الاعمال التي تلقوها في الاتحاد السوفياتي ونقلت عن مهاجرين يهود من الذين عملوا في الاتحاد السوفياتي كمهندسين وعلماء وفنيين انهم يعملون في اسرائيل في اشغال بسيطة، وذكرت ان المهاجرين الذين عملوا في التجارة والاعمال في الخارج تحولوا الى اجراء في اسرائيل.

ويرى حليلة ان الايدي العاملة الفلسطينية المتمركزة في مجال البناء والتي بلغ حجمها عام ١٩٨٧ ما مجموعه ٤٢ الف عامل ستجد توظيفا مكثفا في مجال بناء مساكن المهاجرين الجدد ولكنه يحذر من ان هذا الانفراج سيتبعه فائض ضخم في البطالة بعد خمس سنوات اذ ان موجة البناء هذه ستكون مؤقتة.

ويتوقع حليلة ان تبحث اسرائيل عن خيارات لحل ازمة المياه وازمة السكن وازمة ايجاد فرص عمل للمهاجرين الجدد واحد هذه الخيارات هوتحول اسرائيل من بلد زراعي الى بلد صناعي خصوصا بعدما عمدت منذ بضع سنوات الى خطة تدريجية لتخفيض المساحات الزراعية بنسبة

أغنيتان للانتفاضة

١ ـ نسوة طولكرم

نسوة طولكرم اللواتي كن يقذفن بطوب الارض
طوب القدس
طوب الوطن
في وجه البريّة
نسوة طولكرم اللواتي كن يقذفن بطوب المرج
في وجهي ووجهك
من جبال الكرمل المشحون بالكحل والبارود جئن
جئن يدفعن حدود الأرض للبحر
و يغزلن ثياب العرس
شالا قصبيا للبنية
ذلك الأحمر والأسود والأبيض والأخضر
ألوان الفرح!!
جئن يكسرن تراخي زمن أرهقنا
بعد أوقبل هباط التل، لا فرق
«بدك وطن، بدك تضحى له»
كخلايا النحل يعملن، ويقرصن الذي يقرب منهن

يحملن الخبز والزعتر طول الليل
قدام بيوت الفقراء
يشتلون النعنع الأخضر، والبندورة الحمراء
بأسم الله، قدام الجنود!
كجيوش النمل يخزن المحاصيل. البكا والعدس
والحمص والدمع الذي لا وقت له
لشتاء مقبل، يجسم ما بين القبائل والتتر
بيننا الاسلاك والنهر

وبيارات زيتون الخليل
وخيانات بلا حصر
وآلاف من القتلى
وصمت الاخوة الملعون
تاريخ طويل
نسوة طولكرم
غابة تطرح طول العام
أطفالا بلون البرتقال

٢ ـ حوار صعب مع سلمى التي تجاوزت التسع سنوات

سألتني ابنتي:
ما الذي يحمل الصبية الصاخبون هناك
فوق الكتف؟
بعد أن دثروه بلون الشفق
ذلك الأحمر الأسود الأبيض الأخضر الملتهب
ـ انه النعش
قالت: وما النعش؟
قلت لها: في قرانا يسمونه «الخشبة»
دهشت لغموض الاجابة ـ واصلت:
ـ إنها جثة لصبية
ـ جثة؟!
جثة لصبية، في مثل عمرك
طفلة قتلوها
ـ من هم؟
ـ الجنود.. الجنود العماليق!
ـ ولماذا؟
سكت انا لغموض الاجابة.
ـ وأين ترى ذاهبون بها؟
ـ إنهم ذاهبون الى الأرض
يودعون الصبية فيها
ـ والدثار؟ والدثار الملون؟
ـ عندما تنبت البنت في الأرض
يرفعون الشفق، علما فوقها.. لفلسطين
و يقيمون عرسا كبيرا
و يدعوننا نحتفل!

د. يسري خميس ـ القاهرة

---

١٥ في المئة لتخفيض استهلاك المياه وتوفيرها للاستهلاك المدني، اضافة الى تكثيف استثماراتها في المجالات التكنولوجية لتحلية مياه البحر كما يتوقع ان تزداد مصادرة الاراضي الزراعية الفلسطينية لتوسيع المستوطنات القائمة وبناء مستوطنات جديدة خصوصا وان مشاريع الاستيطان تحصل على دعم مالي من الجاليات والمنظمات اليهودية في الولايات المتحدة وبقية انحاء العالم لارتباطها بمعنى ايديولوجي. الا ان هناك مفارقة واضحة اذ ان الاساس الايديولوجي نفسه لقيام دولة اسرائيل، واستمرارها الذي يقوم على العودة الى الارض سيكون مهددا بتحول اسرائيل من بلد زراعي الى بلد صناعي.

ويقول حليلة ان الخطر يهدد القدس الشرقية اذ انها تقدم اغراءات للمهاجرين لا تقدمها مستوطنات الضفة الغربية وقطاع غزة.

ففي حين تعتبر المستوطنات اماكن سكن وليس اماكن عمل، فان مستوطنات القدس الشرقية توفر الامرين معا فهي اماكن اقامة تقع في منطقة وسطى اي قرب اماكن العمل التي سيجدونها.

ومن الخيارات الاخرى التي ستبحث فيها اسرائيل ايجاد آفاق جديدة لصادراتها وزيادة الدخل القومي ومداخيل الدولة التي ستتراجع خلال السنوات المقبلة. فازدياد عدد السكان بنسبة ٢٥ في المئة خلال سنوات عدة اضافة الى النمو الطبيعي لعدد السكان سينجم عنه زيادة اجمالية تقدر بـ ٣٥ في المئة ويضيف حليلة ان في حين بلغت الزيادة في الدخل القومي في اسرائيل لعام ١٩٨٩ خمسة في المئة فان مداخيل الدولة والمواطنين ستتراجع بنسبة اثنين في المئة على الاقل كل سنة.

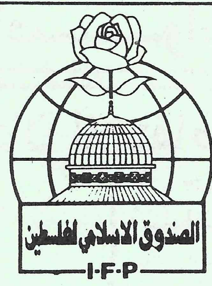
واحد هذه الافاق، كما يرى ستكون اوروبا الشرقية التي ستسعى اسرائيل الى اقامة تبادل تجاري واسع معها يمتص قطاع المهاجرين ويكون بديلا عن السوق الاوروبية المشتركة خصوصا بعد عام ١٩٩٢.

ومن بين اجتهادات الاقتصاديين الفلسطينيين لمحاربة اخطار الهجمة اليهودية المكثفة يرى حليلة ان احدها يكمن في سياسة عربية تعمل على محاصرة اسرائيل عن طريق تعطيل وتحجيم علاقاتها الاقتصادية في اوروبا الشرقية. الامر الذي سيزداد وقعه على اسرائيل اذا ما انخفضت المساعدات الاوروبية الغربية والاميركية لاسرائيل.

ويرى ايضا ضرورة الاستمرار في توتير اجواء المنطقة عسكريا لابقاء اسرائيل في حالة تأهب في المجال العسكري الامر الذي سيحول دون توظيف جزء من موازنة الدفاع في مجالات استيعاب المهاجرين الجدد.

الحياة: ٢ فبراير (شباط) ١٩٩٠

الصندوق الاسلامي لفلسطين



ISLAMIC FUND FOR PALESTINE

بسم الله الرحمن الرحيم

[يا أيها الذين آمنوا هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ذلكم خير لكم ان كنتم تعلمون] صدق الله العظيم.

تقترب إنتفاضة شعبنا الفلسطيني المسلم من نهاية عامها الثاني وفي خضم أشهر الجهاد والمواجهة الطويلة عانى الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل - وما يزال - معاناة اقتصادية لا توصف، سواء على مستوى نقص فرص العمل وضعف حركة السوق أو نتيجة لسقوط عدد كبير من الشهداء، وتعرض الآلاف للاعتقال والسجن. وان كانت الامة الاسلامية غير قادرة بعد على حشد ملايينها لنصرة فلسطين وبيت المقدس فهي مطالبة ببذل ما تستطيع من مال وجهد خارج فلسطين لدعم جهاد الشعب الفلسطيني ونصرة قضية الاسلام في مواجهة العدو الصهيوني ومن يقفون خلفه.

• وقد تداعت فئة من ابناء الاسلام في فلسطين والمنطقة العربية لتأسيس الصندوق الاسلامي لفلسطين آملين ان تتحرك جماهير الامة الاسلامية في كل مكان كل بما يستطيعه لاداء واجب النصرة والعون لمسلمي فلسطين.

• وستحرص اللجنة المشرفة على الصندوق ما استطاعت وما اعانها الله عز وجل على ان تصل المساعدات المرسلة عن طريقه الى أيد أمينة في فلسطين المحتلة، وأن توزع على المستحقين بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية، مقدمين مبدأ الحاجة على كل مسألة أخرى، آملين أن يستطيع الصندوق تأسيس مراكز معروفة له في دول الطوق، التي يسهل الوصول لها من فلسطين المحتلة، ان سمحت السلطات العربية بذلك.

• هذا وستشمل مصارف الصندوق في المرحلة الأولى :

١ - أسر الشهداء والاسرى

٢ - رعاية الجرحى وأهلهم.

٣ - الأسر بدون عائل

٤ - الأسر ذات الضائقة والحاجة الاقتصادية الملحة.

٥ - الطلاب الدارسين داخل الارض المحتلة، ذوي الحاجة للمساعدة والمضطرين للدراسة في غير مدن اقامة ذويهم.

• وفي مرحلة قادمة، ان توفرت الموارد الكافية، يأمل الصندوق أن يمد نطاق عمله لمساعدة المؤسسات الاسلامية والمساجد، والمؤسسات الطبية والاجتماعية والتعليمية، والمشاريع الاقتصادية التي تدعم صمود شعبنا واستمراره في بلاده، والطلاب الدارسين في الخارج من أبناء الوطن المحتل الذين أنقطعت مواردهم و ينوون العودة للعمل في الضفة القطاع.

• هذا وسيقوم الصندوق بنشر مجموع موارده والمجالات التي صرفت فيها في فترات زمنية مناسبة.

• ان المسلمين في كل مكان مدعوون لارسال حوالاتهم المصرفية الى :

أولاً :

I.F.P.
Account Number C4 - 929 330 N.E.
SWISS BANK CORPORATION
Succursale de Cornavin
Place de Cornavin 10
SWITZERLAND

ثانياً أو الى :

I.F.P.
Account Number 1469 501 8642
First Union National Bank
Jacksonville - Florida
U.S.A.

ثالثا : وعلى الراغبين في ارسال صكوك مصرفية (شيكات) أن يسجلوها لأمر .I.F.P على أن ترسل على العنوان البريدي التالي :

ICP
P.O. BOX 82009
Tampa - Florida 33682 - 2009
USA

هذا وستعلن في القريب العاجل عدة أرقام حساب وعناوين أخرى للصندوق في المنطقة العربية.

• الاسلام وفلسطين *Islam and Palestine*

• نشرة غير دورية تهتم بشؤون الاسلام والقضية الفلسطينية

• تصدر عن: دار الجذور للطباعة والنشر

• ترسل الاشتراكات والصكوك باسم: The Roots

• الاشتراك السنوي ١٢ جنيهاً استرلينياً أو ٢٠ دولاراً أميركياً

• المراسلات والاشتراكات على العنوان التالي:

The Roots P.O. Box 4375
Nicosia *CYPRUS*

وجميع المراسلات والاشتراكات في الأميركيتين على العنوان التالي:

ICP
P.O. BOX 82009
Tampa - Florida 33682 - 2009
USA

IMP. CEDI. Firminy